المدينة
١٦/٤/٩٨
١٢٧٨٠

نقطة ضوء

د. عبدالقادر طاش

المسلمون في الصين وتركستان «١-٢»

تستقطب الصين هذه الأيام اهتمام الباحثين والمخططين الاستراتيجيين، فضلا عن السياسيين ومقتنصي الفرص من رجال المال والأعمال. والسبب في ذلك واضح جدا، فالصين تمثل اليوم قوة صاعدة على المسرح الدولي سواء في الجانب السياسي أو في الجانب الاقتصادي.

وقد خصصت مجلة «السياسة الدولية» التي تصدرها مؤسسة الأهرام المصرية ملف عددها الأخير (إبريل ١٩٩٨م) عن «الصين: اشكالات الانتقال وتداعيات الاصلاح». وتضمن الملف أربع عشرة مقالة في حوالي ١٢٠ صفحة لمتخصصين تناولوا العديد من الجوانب السياسية والايديولوجية والاقتصادية للتجربة الصينية في الماضي والحاضر، مع نظرة عاجلة للمستقبل.

والملف قيم في موضوعاته ومفيد للمهتمين بمتابعة الشؤون الصينية. وقد أعجبني في موضوعات الملف المحور الخاص بوضع الاقليات الدينية في الصين، وبخاصة ما يتعلق منه بواقع المسلمين ومستقبلهم. وقد ضم هذا المحور مقالتين، احداهما للأستاذ أحمد منيسي تحدث فيها عن محاولات اعادة البحث عن الهوية بين الاقليات الدينية في الصين.

ويرى منيسي ان لتناول موضوع الاقليات الدينية في الصين اهمية خاصة نظرا للموقف المتشدد للنظام الشيوعي الحاكم ضد الأديان لفترة طويلة. كما ان القدوم المتوقع للصين كقوة رئيسية على الساحة الدولية يفرض ضرورة طرح موضوع الاقليات الدينية بها لبيان مدى ما يمكن ان تساهم به هذه الاقليات/ القوى في تدعيم الوضع الصيني أو اضعافه.

وعند حديثه عن اوضاع الاقليات المسلمة في الصين يقول الباحث ان الإسلام وصل إلى الصين عن طريق محورين، أولهما: بري جاء إليها من الغرب وتمثل في فتح التركستان الشرقية المتاخمة لحدود الصين الغربية، وثانيهما: بحري نقل الإسلام إلى شرقي الصين عبر رحلات التجار المسلمين.

ويورد الباحث معلومات تاريخية شيقة عن علاقة المسلمين بالصين حيث يقول: ان اول مبعوث مسلم وصل إلى الصين في سنة ٣١هـ وذلك في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه. ثم توالت البعثات الإسلامية إليها حتى بلغ عددها ثماني وعشرين بعثة في الفترة بين عامي ٣١ و١٨٤هـ.

ومنذ وصول الإسلام إلى الصين عام ٦٥١م تعرض لموجات من الصعود والهبوط في عصر اسرة تانج. واخذ الإسلام ينتشر رويدا رويدا في عصر اسرة سونج التي انقرضت عام ١٢٦٧م. ثم قوي الإسلام وازدهر في عصر اسرة يوان أو ما يسمى بعصر حكم المغول وذلك في الفترة من ١٢٧٧م إلى ١٣٦٧م. ويكفي ان نعلم بان بعض المصادر الوثيقة، مثل كتاب جامع التواريخ لرشيد الدين فضل الله، ذكرت بان ثماني ولايات من اثنتي عشرة ولاية في الصين في ذلك العهد كان عليها حكام مسلمون، وهذا بخلاف وزير المالية الذي كان يسمى شمس الدين الملقب بالسيد الآجل، ووزير الحربية علي يحيى الاويغوري.

ولكن النهضة التي شهدها الإسلام في ذلك العصر تبدد الكثير من ثمارها في العصر التالي، عصر المانشو. ومع قيام الثورة الوطنية عام ١٩١١م وتاسيس جمهورية الصين الحديثة تمتع المسلمون بحرية ممارسة شعائرهم الدينية وحاربوا من أجل توحيد الصين. ولكن مع بداية الحكم الشيوعي تعرض المسلمون لموجات جديدة من الاضطهاد بسبب موقف الشيوعية المعروف من الدين. وقد ظلت حالة الكبت هذه حتى أواخر السبعينيات تقريبا ثم بدا عهد الانفتاح فتنفس المسلمون الصعداء.

ويذكر منيسي ان أول مسجد للمسلمين في الصين تاسس عام ٧٤٢م في مدينة جانج آن عاصمة الصين حينئذ ويقدر عدد المساجد في الصين الآن بنحو ٢٣ الف مسجد، منها ٥٥ مسجدا في العاصمة بكين.

ان الحديث عن احوال المسلمين في الصين ذو شجون فإلى الغد لنكمل الحديث.

الحياة ١٢٨١١ في ٢١/٣/١٩٩٨

الصين تتوقع عملية طويلة الأمد لمكافحة النزعة الانفصالية

● بكين - أ ف ب - حذر ثلاثة من كبار المسؤولين في منطقة كيسينغيانغ (شمال غربي الصين) في تصريح اوردته صحيفة محلية وزعت امس الاثنين في بكين ان مكافحة النزعة الانفصالية الاسلامية في هذه المنطقة الاويغورية التي تتمتع بالحكم الذاتي «عملية طويلة الامد».

وقال مسؤول المنطقة عبد الاحد عبدوريكسيت والامين العام للحزب الشيوعي الصيني المحلي وانغ ليكوان وسكرتير لجنة التفتيش في الحزب الشيوعي المحلي اوزهو شينغتاو ان «الوضع العام جيد لكن يجب ان ندرك ان مكافحة النزعة الانفصالية عملية طويلة».

ودعا المسؤولون الثلاثة اثناء «اجتماع عمل» عقد الثلثاء الماضي الى «رفع علم التضامن بين الاتنيات» و«تعميق تدريس المفاهيم الماركسية للدين والقوميات».

واكدوا بحسب التصريحات التي اوردتها الصحيفة على «وجوب قمع الانشطة الدينية غير المشروعة وتضافر الجهود لعزل حفنة من العناصر السيئة».

واعرب المسؤولون الثلاثة ايضاً عن تأييدهم لدعم «من دون مواربة للأنشطة الدينية الطبيعية وللشخصيات الدينية الوطنية».

العدد ٥٨ محرم ١٤١٩

أسرة

اختيار الأسرة المتميزة

تركستان: فردوس المسلمين المفقود

تربية: كيف وصى تقولين لطفلك لا؟

أولها هواية وآخرها هداية

«رسالة الخير»

تنتشل آلاف الشباب من الغواية إلى الهداية

مسلمو تركستان يدقون أبواب الحـ

مجدي المراغي

تركستان كلمة تركية معناها أرض الأتراك. وهي بلاد واسعة في وسط آسيا تقاسمتها الصين وروسيا، فاحتل الروس قسمها الغربي وعرف بتركستان الغربية، بينما استولت الصين على قسمها الشرقي وعرف بتركستان الشرقية؛ وأشهر مدنها أورومجي وهي العاصمة وتسمى اليوم (تيهوا) وكاشغر، وتسمى اليوم (شوفو) وبارقند وتسمى حالياً (سوجي).

دخل الإسلام هذه البلاد في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (٨٦هـ - ٧٠٥م) وتم فتحها على يد قتيبة بن مسلم الباهلي العام ٩٦ هـ، ومنذ ذلك الوقت صارت جزءاً من ديار الإسلام. أهلها ذوو الأصول العرقية التركية يدينون بمذهب أهل السنة والجماعة، وانتشرت في عاصمة الإقليم (كاشغر) اللغة العربية، وظهر علماء أجلاء مثل سديد الدين كاشغري ومحمود كاشغري في عهد الدولة العباسية.

قامت الصين بضم الإقليم إليها في عهد الأسرة المنشورية العام ١٧٦٠، بعد أن ارتكبت مذبحة جماعية قتل فيها مليون مسلم، بيد أن تبعية الإقليم للصين لم تتعدَّ الارتباط الشكلي حتى منتصف القرن العشرين؛ بسبب اشتعال المقاومة الإسلامية للاحتلال الصيني. حيث قام المسلمون بانتفاضات عدة في تركستان. وفي مناطق إسلامية أخرى بالصين. ونشبت حروب تحريرية أدت إلى استقلال الإقليم العام ١٨٦٥ . بيد أن الدولة الوليدة لم تجد اعترافاً ولا تأييداً من العالم. وتمكنت الصين من مهاجمتها وإعادة احتلالها العام ١٨٧٥، واستؤنف الجهاد أيضاً وانتهى بإعلان استقلال الإقليم العام ١٩٣٣.

وفي العام ١٩٤٤ أعلن استقلال تركستان الشرقية عن بكين إثر ثورة قادها الشيخ علي خان، فاتفقت كل من روسيا والصين على إجهاض هذه الخطوة. في آب (أغسطس) ١٩٤٩ كان الشيوعيون بزعامة «ماوتسي تونغ» على وشك الانتصار على القوات الوطنية بقيادة «شيانغ كاي شيك»، دعا ماو زعماء القومية الأويغورية والكازاخية في جمهورية تركستان الشعبية الوليدة بحجة مناقشة منح هذا الأقليم حكماً ذاتياً.

استقل زعماء تركستان طائرة إلى بكين للتفاوض مع ماو، بيد أن الطائرة تحطمت في ظروف غامضة ومات جميع من كانوا عل متنها. وكان هذا الحادث بداية مخطط خطير دبرته في الخفاء سلطات الصين الشيوعية لطمس هوية المسلمين في الإقليم وصهرهم في بوتقة الصين الشيوعية الملحدة. توالت حلقات هذا المخطط فتم تقسيم تركستان الشرقية إلى ٦ مناطق واستبُدل باسمها وبأسماء كثير من المدن والبلدان والقرى أسماء صينية. فأطلقوا على «تركستان» اسم «سنكيانج» وتعني بالصينية «المستعمرة الجديدة». وتم إلغاء الملكية الفردية، وأعلن رسمياً أن الإسلام خارج على القانون، ويعاقب كل من يمارس شعائره.

وألغيت الجمعيات والمؤسسات الدينية، وصادرت الدولة أموال الأوقاف، مما أدى إلى توقف عمل المساجد والمدارس الإسلامية. وتم إلغاء تدريس اللغة التركية والتاريخ الإسلامي في المدارس والمعاهد العليا، وحل محلهما تاريخ الصين واللغة

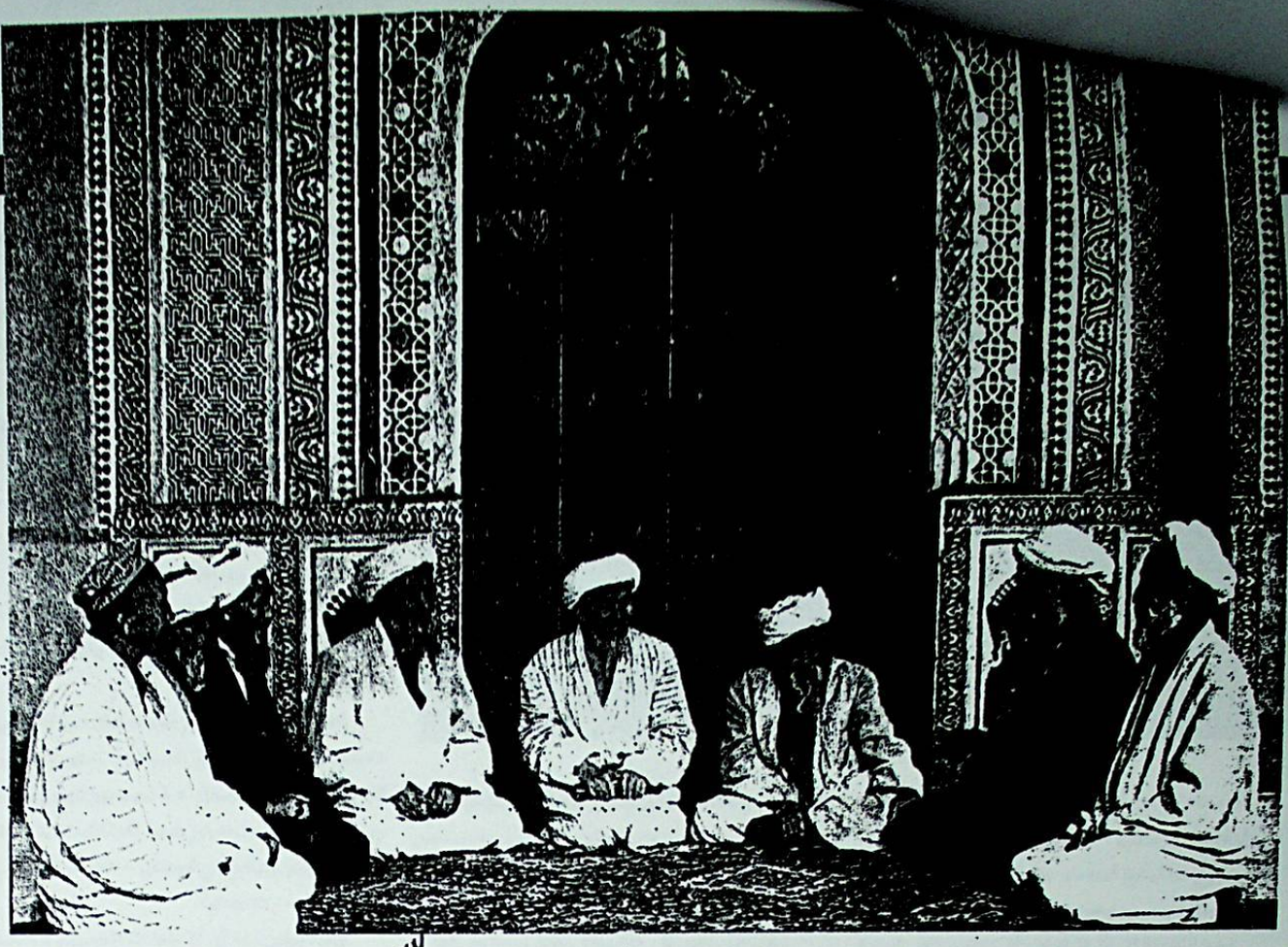

حرية ويتحدّون قبضة التنين الصيني

الصينية وتعاليم ماوتسي تونغ. وحظرت السلطات الصلاة جماعة في الأماكن العامة، وتم إغلاق عدد كبير من المساجد وتحويلها إلى دور ترفيه أو مستودعات. وتم قتل أو اعتقال عدد كبير من الدعاة وعلماء الدين المسلمين. وفُرضت قيود على سفر المسلمين إلى الخارج. كانت هذه التدابير تتم في إطار مخطط صيني شيوعي أريد به تذويب الهوية الإسلامية لشعب تركستان الشرقية. ونظراً لأن الصين أحاطت نفسها بستار حديدي، فإن تدفق المعلومات عما يجري لشعب تركستان المسلم كان بطيئاً ومشوهاً في الأغلب الأعم.

في صيف العام ١٩٩٦ بدأ العالم يسمع عن القمع الذي يتعرض له مسلمو تركستان (سينكيانغ) عندما أطلق زعيم الحزب الشيوعي الصيني في الإقليم «وانغ لي كوان» حملة ضارية ضد ما أسماه «منابع الإرهاب». في إطار هذه الحملة تم خلال ثلاثة أسابيع إغلاق ما يزيد على ٦٠٠ مدرسة قرآنية، و٢٠٠ مسجد وصودرت أطنان من الكتب الإسلامية وأشرطة الفيديو والكاسيت التي تحوي مواد إسلامية. وتم القبض على ١٥٠٠٠ مواطن مسلم بالإقليم بتهمة «ممارسة أنشطة مناوئة للدولة».

صحوة أمة

استقلال الجمهوريات الإسلامية المجاورة في آسيا الوسطى والقوقاز عن الاتحاد السوفيتي حفز مسلمي سنكيانغ على التمرد ضد الحكم الصيني للإقليم. (معظم سكان تركستان الشرقية من الأويغور والقازاق والقرغيز مسلمون ذوو أصول تركية ولهم صلات حضارية وثقافية وثيقة مع أبناء عمومتهم في كازاخستان وقرغيزيا وطاجكستان). ونظراً للتقارب الديني والجغرافي والأصول العرقية المشتركة، فقد امتد تأثير النزعات الاستقلالية من آسيا الوسطى إلى سنكيانغ.

في تموز (يوليه) العام ١٩٩٢ اجتمع في بشكيك - عاصمة قرغيزيا - مندوبون من مختلف شعوب آسيا الوسطى لتكوين حزب «قرغيزيا الحرة» الذي حدد ضمن أهدافه إقامة دولة للأويغور في سنكيانغ، مما أثار انزعاج الصين. أعقب الاجتماع تمرد شعبي في مدينة بارن في سنكيانغ قادته حركة تركستان الشرقية الحرة. وقد شمل التمرد الأويغور والقرغيز معاً. وانتشر التمرد في ثلاث مدن أخرى هي بارن، خوتن، ينتج، واستمر منذ مطلع التسعينيات حتى الآن، مما شكل أكبر تهديد للصين منذ الثورة الثقافية. ردت بكين على ذلك بحملة إرهاب منظمة ضد سكان الإقليم شملت اعتقال أكثر من ٥٧ ألف مسلم، وإعدام أكثر من مئة من رموز الحركة الإسلامية. بادّعاء أنهم متورطون في أعمال عنف ضد الهان (المستوطنون الصينيون في المنطقة).

أغلقت السلطات الصينية المساجد غير المرخصة، ومنعت استخدام مكبرات الصوت. كما حظرت التحاق الأطفال والشباب بمدارس القرآن الكريم، ومنعت التبرعات الأجنبية القادمة لأغراض دينية، ووضعت شروطاً لسفر المسلمين إلى الخارج، ولو كان لأغراض الحج، وحظرت المطبوعات الدينية غير المرخصة، وفرضت إجراءات صارمة على أعضاء الحزب الشيوعي الذين يزورون المساجد.

وفي العام المنصرم، ألغت السلطات الصينية في تركستان الشرقية التصريح الذي اعتادت أن تمنحه للمسلمين في هذا الإقليم للاحتفال بعيد الفطر، وقامت قوات الأمن بمحاصرة المسجد الرئيس في الإقليم وأعتقال الزعيم الديني خوجة محمد يعقوب. وتبع ذلك وقوع مصادمات دامية بين الشباب المسلم والقوات الصينية أسفرت عن مصرع وإصابة مئات المسلمين، والزج بعدد كبير منهم في السجون.

كما قامت الصين بإحكام السيطرة على امتداد الحدود مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى بحجة وقف تهريب الأسلحة والمواد التي تعتبرها تخريبية، بما فيها المصاحف.

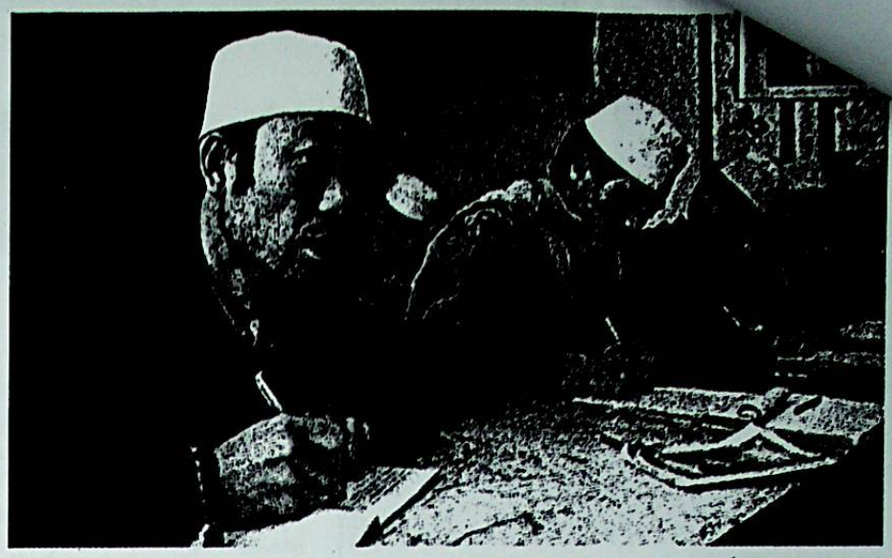

وسعت الصين إلى التنسيق مع حكومات روسيا ودول آسيا الوسطى - خصوصاً كازاخستان - حتى تحرم ثوار سنكيانغ أعضاء جبهة تحرير أويغورستان من أي ملاذ يحميهم من البطش.

ومن المفارقات أن البلدان الإسلامية في آسيا الوسطى التي أدى استقلالها عن موسكو إلى إذكاء روح الاستقلال لدى مسلمي سنكيانغ، اختارت الانحياز إلى بكين في مسلكها القمعي تجاه مسلمي سنكيانغ. فقد وقع زعماء كلٌ من الصين وكازاخستان وقرغيزيا وطاجكستان وروسيا في ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٩٦ بمدينة شانغهاي، اتفاقاً حدودياً مدته خمس سنوات.

رغم هذه التدابير القمعية، فإن حركة المقاومة الأويغورية لم تتوقف ولم تتراجع عن هدفها المتمثل في إنهاء احتلال الصين لإقليم تركستان. ومن فعاليات المقاومة في هذا الشأن، قيام الأويغور بتأسيس «الشبكة الأويغورية العالمية» لنشر أخبار عمّا يقوم به الحكم الصيني من اضطهاد للأويغور. ويحرص الأويغور على إظهار عدالة قضيتهم، ويؤكدون أنهم ليسوا ضد الشعب الصيني ولكنهم ضد التمييز العرقي الذي يمارسه الحكم الصيني الشيوعي. ويقول الأويغور إن تاريخ العلاقات بين الأويغور والشعوب الصينية يعود إلى ألفي عام، وإنهم يريدون أن يعيشوا معاً في حسن جوار.

تهجير

تتزايد مظاهر صحوة مسلمي تركستان كالإقبال بشغف على الدراسات الإسلامية والتوسع في افتتاح المدارس الإسلامية وإصدار المطبوعات الإسلامية، وتداول أشرطة الكاسيت التي تحوي خطباً ومواعظ دينية.

وقد ردّت بكين على ذلك بالعمل على طمس الهوية الحضارية للمسلمين، وتغيير معالم سكان هذا الإقليم. واتخذت في هذا السياق تدابير عدة، فقامت بعمليات تهجير منظمة للهان (وهم بوذيون) إلى تركستان وتوطينهم فيها، وإمدادهم بالتسهيلات التي تتيح لهم السيطرة على أراضي الإقليم.

وقد أدى ذلك إلى الإخلال بالتركيبة السكانية لصالح الهان، فأصبحوا يمثلون الآن - وفقاً للتقارير الرسمية - ٤٠ - ٥٠٪ من سكان الإقليم، بينما كانوا في العام ١٩٥٥ لا يمثلون سوى ١٠٪ من إجمالي سكان الإقليم. ويمثل الأويغور حالياً ٤٧٪ من سكان تركستان، والبقية من القازاق والهوى والقرغيز وقوميات أخرى.

ويدخل في هذا السياق أيضاً، قيام السلطات الصينية بإجراءات غير إنسانية للحدّ من نسل المسلمين، كتعقيم نسائهم وإجهاضهن، كما تحرم القوانين الصينية الشيوعية تدريس الإسلام للنشء حتى سن ١٨ سنة.

وأحكمت السلطات الصينية قبضتها على الجامعات، وأصدرت تعليمات للمدرسين في تركستان الشرقية بضرورة إظهار المشاعر الوطنية ومساندة الإلحاد، واستبعاد المواد التي يرون أنها «تشجع على التطرف وتثير النزعة الانفصالية لدى الطلاب».

الإصرار على الاحتلال

يعود تمسك الصين باحتلال الإقليم إلى ما يتمتع به من موقع جغرافي متميز، وثروات معدنية، إذ ينتج حوالي ٦٠٠ مليون طن من احتياطيات الفحم، وثلث احتياطيات النفط الصيني، وقرابة ١٢ مليون طن من اليورانيوم. وتستخرج أجود أنواع اليورانيوم في العالم من ٦ مناجم في تركستان الشرقية.

انعكست كراهية الحزب الشيوعي الصيني للإسلام والمسلمين على سياساته تجاه شعب تركستان، حيث سعى إلى إفقارهم والتحيز ضدهم لصالح الهان البوذيين. رغم أن الإقليم غني بموارده الطبيعية، إلا انه يعد من أفقر أقاليم الصين، حيث يستنزف الصينيون ثرواته، ولا يبقون لسكانه سوى الفتات، مما زاد من تدهور مستوى معيشتهم. إذ لا يتعدى متوسط دخل الفرد من الأويغور ٥٤٠ دولاراً في السنة. كما ترتفع نسبة العاطلين عن العمل - خصوصاً خريجي الجامعات - بين مسلمي الأويغور، حيث تسند السلطات الصينية معظم الوظائف إلى الهان البوذيين. ولا يشغل الأويغور سوى الأعمال الدنيا، كقيادة سيارات (الأجرة) «التاكسي»، والعمل في المطاعم أو في صرافة العملة أو الحراسة.

وتفضل شركات النفط استيفاء حاجتها من العمالة من قومية الهان البوذية، وترفض تشغيل الأويغور المسلمين.

كما يعاني مسلمو تركستان من التفرقة العنصرية في مجال التعليم. حيث تحرص السلطات على إضعاف صلتهم بدينهم ولغتهم وتاريخهم. ولا يتجاوز عدد الطلاب الملتحقين بجامعة كيم جيانغ في أرومكي - الجامعة الوحيدة في الإقليم - ٣٢٠ طالباً.

وزاد الطين بلة أن السلطات الصينية اتخذت من الإقليم ساحة لإجراء تجاربها النووية. فأجرت منذ العام ١٩٦٤ أكثر من ٤٠ تجربة للأسلحة الذرية، ناهيك عن دفن النفايات الذرية فيه، دونما اكتراث بالآثار الخطيرة لذلك على البيئة وصحة السكان. ونتيجة للتلوث الإشعاعي، ارتفعت نسبة الإصابة بالسرطان في صفوف السكان. ويقدر أن أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ أويغوري قد شوّهوا أو قتلوا نتيجة لهذه النشاطات.

هل من نصير

رغم الاضطهاد الذي تمارسه الصين ضد مسلمي تركستان الشرقية، إلا أن العالم تجاهل مأساة هذا الشعب المسلم. والبلدان الإسلامية نفسها لم تفعل شيئاً لنصرة إخوان العقيدة، حيث آثرت هذه الدول عدم إغضاب الصين.

وإذا كان موقف العالم الإسلامي من تلك المأساة هو السلبية وعدم المبالاة، فليس غريباً أن يكون ذلك موقف الغرب أيضاً الذي يتجاهل تجاوزات الحكم الصيني في تركستان، بينما يسلط الأضواء على مشكلة سكان هضبة التبت الذين يودون أيضاً الانفصال عن الصين.

ويبدو أن الإعلام الصيني نجح في تضليل المجتمع الدولي بشأن قضية تركستان، وقدم ما يحدث من قمع على أنه إجراء تأديبي تقوم به السلطات ضد «الإرهابيين الأصوليين». وفي هذا الشأن اتهمت بكين تنظيمات إسلامية مختلفة بدءاً من حركة طالبان الأفغانية إلى جماعة التبليغ الباكستانية، بتدريب «الأصوليين الإسلاميين» في تركستان على القيام بهجمات ضد الحكم الصيني. ■

من يفوز بالكنز الإس

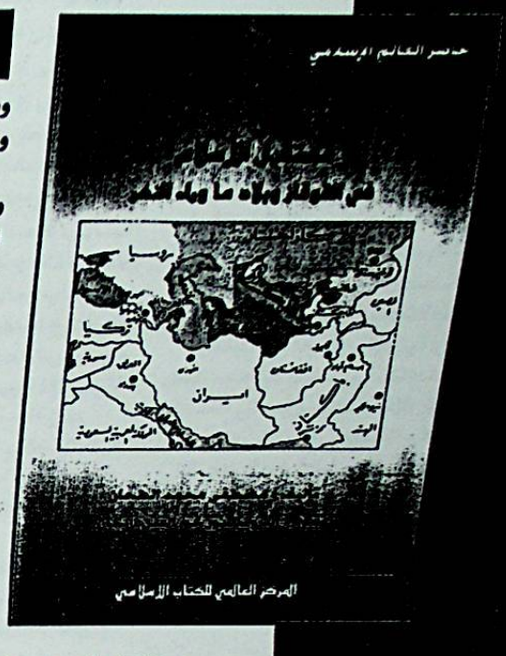

يظل تاريخ الحضارة الإسلامية مبتوراً إذا غيبنا عنه طشقند وخوارزم وبخارى وسمرقند وفرغانه وبلخ، وغيرها من الحواضر الإسلامية في تركستان والقوقاز. ويظل إنجاز تلك الحضارة ناقصاً ما لم نسجل ما ساهم به الخوارزمي وابن سينا والبخاري وغيرهم من أعلام تلك المنطقة.

ذلك كان الماضي البعيد، أما القريب منه فنطالع فيه صراعاً مريراً بين روسيا وانجلترا والصين للفوز بالكنز الإسلامي في تركستان (الاسم القديم للمنطقة) والقوقاز. مع نهاية القرن الماضي، وتضعضع الخلافة الإسلامية في إسلامبول، أحكمت روسيا القيصرية قبضتها على الجزء الأكبر من المنطقة، وتركت ما تبقى للصين (تركستان الشرقية).

بين مجد الماضي البعيد وآلام الماضي القريب وآمال الحاضر المعاش، ينقلنا المفكر الإسلامي مصطفى الطحان في رحلة مثيرة بين ضفتي هذا الكتاب. ويزيد من متعة الكتاب أن المؤلف جال المنطقة وخبر دروبها، ووقف على واقع شعوبها، ولذلك تشبعت لغته بثقافة الماضي وأحداث الواقع، فجاءت سلسة تنساب في نعومة.

سطر المؤلف كتابه وعينه على الصراع المستعر الآن بين أوروبا وأمريكا وروسيا على مناطق نفوذ جديدة في جمهوريات وسط آسيا المستقلة. لقد شهدت تلك المنطقة انفراجة مؤقتة من القبضة الروسية أواخر حكم القياصرة (العقد الثاني من القرن الحالي)، ومن القبضة الصينية (اربعينيات القرن نفسه)، والخوف كله أن يكون استقلال الجمهوريات الإسلامية عن روسيا مرحلة مؤقتة، تعقبها عودة الروس بعد أن يداووا جراحهم. انشغل المؤلف بهذا الهاجس فراح يحلل بدائل المستقبل لتلك الجمهوريات، وعينه على نقاط الضعف الداخلية والخارجية التي تحول دون عودة حقيقية لتلك الجمهوريات إلى الإسلام مجدداً.

د. أحمد محمد سليم

يقع الكتاب في ٢٠٣ صفحات من القطع الكبير، موزعة على عشرة فصول تسبقها مقدمة لنجم الدين أربكان، الزعيم الإسلامي التركي ورئيس حزب الرفاه السابق. في الفصول الستة الأولى يأخذنا المؤلف في جولة تاريخية، تبدأ بالفتح الإسلامي لتركستان والقوقاز، وتنتهي بسقوطهما في قبضة الدب الروسي، وهي جولة يبهرك ما تطالعه من مآثر شعوب المنطقة في خدمة الإسلام والذود عنه لخصها المؤلف في كلمتين: المجد والكفاح.

تعد الفترة من ١٥٥٢ إلى ١٩٠٠ فترة التوسع الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز، وكانت تسمى بحروب الـ(٣٤٨) سنة، كانت البداية في عهد الإمبراطور إيفان الرابع (الرهيب) حين هاجم قازان أقوى خانات التتار وأسقطها عام ١٥٥٢ بعد حصار طويل وبسالة هائلة من المقاومين. وبسقوط قازان فُتحت الطريق أمامهم إلى القوقاز وسيبيريا الإسلاميتين. فسقطت خانات بشكيريا وأستراخان في العام ١٥٥٦، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام جيوش (إيفان الرابع) للهجوم على مملكة سيبير في عامي ١٥٨١ ، ١٥٨٢.

● في العام ١٥٨٤ بدأت خانات سيبيريا بالسقوط الواحدة تلو الأخرى حتى أكمل القياصرة سيطرتهم على سيبيريا وقوّضوا مملكة سيبير. وفي العام نفسه هاجم الروس خانات القرم، إلا أن استبسال تتارها المسلمين وتنبه العثمانيين الذين أضحى الجيش الروسي قريباً منهم، ودعمهم لأهل القرم أفشل الهجوم وانتكس الجيش الروسي لأول مرة منذ هزيمته على يد ملك سيبير في العام ١٥٨١ ومات (إيفان الرابع) في ذلك العام.

وهكذا، مع نهاية القرن السادس عشر الميلادي حقق القياصرة انتصارات كاسحة على حساب ممالك المغول المسلمة في الفولغا وسيبيريا وأستراخان، وانتصارات جزئية في القوقاز في حرب سجال مع أهلها ومع العثمانيين.

وفي العام ١٧١١ حاول (بطرس الأكبر) احتلال القرم والوصول إلى البحر الأسود المنفذ البحري المهم إلا أنه هزم هزيمة كبرى على يد العثمانيين وتتار القرم، فاتجهت جيوشه غرباً إلى العمق الأوروبي فحارب دول البلطيق وأوكرانيا ومد نفوذه على المنطقة بأسرها.

وفي عهد الإمبراطورة كاترين الثانية شنت موسكو هجوماً على مناطق القوقاز والقرم فاشتبكت مع العثمانيين في حروب خلال أعوام (١٧٦٨ - ١٧٧٤) وكان من نتائجها أن أرغمت السلطنة العثمانية على الاعتراف باستقلال مملكة القرم.

وفي العام (١٧٨٢) سقطت آخر معاقل المقاومة في القوقاز واستشهد (الخان شاهين جيراي) لتنتهي آخر الخانات التترية.

وفي العام التالي دخلت الجيوش الروسية القرم وأعلنت كاترين الثانية ضم القرم إلى الإمبراطورية الروسية. وأزيلت بذلك العقبة الكبرى أمام موسكو للوصول لمنافذ المياه الدافئة.

وفي الأعوام (١٨٢٠ - ١٨٣٠) أكمل القيصر (نقولا الأول) الحملات العسكرية فهاجم أذربيجان وأخضع داغستان وأجزاء كبيرة من أرمينيا للحكم القيصري المباشر.

بعد ذلك بأربع سنوات اندلعت ثورة الشيخ شامل، والتفت حوله قبائل الشراكسة والشاشان وكل علماء القوقاز والتركستان، وقاد حرب استنزاف في شعاب المنطقة ووديانها وجبالها استمرت ثلاثين سنة. أما في بلاد ما وراء النهر فقد تتابع سقوط مدن ترمز وطشقند عام ١٨٦٥ وبخارى عام ١٨٦٨ وخوقند عام ١٨٧٦.

في الفترة الممتدة من (١٨٧٣ - ١٨٨٤) بسط الروس سيطرتهم على مجمل المناطق التركمانية بالرغم من المقاومة الباسلة التي أبدتها قبائل (اليمود) و(اليتكي) المسلمة.

...امي في وسط آسيا؟

وفي العام ١٩٠٠ انتهى التوسع القيصري في آسيا الوسطى بسقوط هضبة بامير العظيمة في مناطق طاجكستان المحاذية لبلاد الأفغان وإيران.

في الفصل السابع قدم المؤلف مسحاً جغرافياً وتاريخياً وديموغرافياً واقتصادياً للجمهوريات الإسلامية في بلاد ما وراء النهر: (أوزبكستان، كازاخستان، طاجيكستان، تركمنستان، قرغيزستان)، ثم انتقل إلى واقع المسلمين في بلاد القوقاز (أذربيجان، أرمينيا، أبخازيا)، فخصص له الفصل الثامن، بينما خصص الفصل التاسع لواقع المسلمين في روسيا الاتحادية (تتارستان، بشكيريا، الشيشان، الأنجوش، كباردينا) وغيرها من المناطق.

ويختتم المؤلف الكتاب بفصل عن مستقبل الإسلام في مناطق الاتحاد السوفيتي السابق، انطلاقاً من الواقع القومي والديني والسكاني والسياسي والاقتصادي للمسلمين هناك وهو الجزء الأهم في الكتاب.

يقول المؤلف إن مفهوم الدولة الإسلامية ليس واضحاً في آسيا الوسطى، لكن عدد الناس الذين يبدون اهتماماً كبيراً بمنهج الإسلام في الحياة في ازدياد مستمر.

أما الواقع السياسي في الجمهوريات الإسلامية حديثة الاستقلال فهو في غاية الصعوبة والتعقيد.. فهي دول مستقلة ولكنها لم تتحرر بعد من روسيا.. التي تمثل التحدي الأكبر لتلك البلدان. فمازال المستوطنون الروس الذين يزيد عددهم على عشرة ملايين نسمة يتولون أهم المناصب الإدارية والفنية في الجمهوريات الآسيوية، ويمثلون مشكلة معقدة في هذه البلدان. فانتقال هذه البلدان إلى دول (اثنية).. جعل الروس يشعرون أنهم غرباء، وأنهم مواطنون من الدرجة الثانية.. وعندما اعتمدت اللغات القومية المحلية لغات رسمية صار على هؤلاء الغرباء أن يتعلموا لغة جديدة. هذه الظروف دفعت الروس إلى الهجرة إلى روسيا. ولكن روسيا لا تريدهم أن يهاجروا.. بل تريدهم طابورها الخامس المتحكم بكل مقدرات البلد. إلى أن تستقر الأمور في روسيا على سياسة واضحة.

ومازالت هذه الدول ترضخ للوحدات العسكرية الروسية المتمركزة في بلادها، والتي تنفذ عملياً سياسات روسيا في هذه المناطق.

يمكن القول بأن موسكو تنتهج ثلاث استراتيجيات في وقت واحد، تعمل الأولى على زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة من خلال استغلال الخصومات العرقية.

وتعمل الثانية على اعتبار الروس قومية متميزة في هذه البلدان لها حقوقها، وتحتاج إلى القوات الروسية لحمايتها.

وترتكز الاستراتيجية الثالثة على إقامة جيوب مؤيدة تعمل مع الوحدات العسكرية الروسية المتواجدة على حماية الحدود السوفياتية الأصلية.

وتحرص روسيا على استنزاف ثروات هذه البلاد الغنية بالنفط، والغاز، واليورانيوم، والذهب، وأنواع كثيرة من المعادن. إن كازاخستان وحدها تنتج ٩٠٪ من الكروم، و٥٠٪ من الفضة في الاتحاد السوفيتي السابق، كما كانت ثالث منتج للذهب. إن هذه المنطقة ذات إمكانات زراعية كبيرة وأسواق واسعة تثير لعاب رجال المال والحكم في الدول الصناعية. وقد صرح المسؤولون الروس في أكثر من مناسبة بأن مهندسينا هم الذين اكتشفوا هذه الثروات فلماذا نتركها للآخرين؟

ومن الأمور التي تفزع روسيا، وتجعلها تحكم قبضتها على جمهوريات آسيا الوسطى، خوفها من البعث الإسلامي، وقد تكون هذه القضية بالذات هي التي تشفع عند الغرب لروسيا تدخلها في شؤون الآخرين.

ومن القوى الفاعلة على الساحة المؤثرة في مستقبل تلك البلدان أمريكا والغرب.. فهي تستغل كراهية شعوب المنطقة للروس، وتطمع في مشاركتها في استغلال ثرواتها الهائلة، وإيجاد أسواق لبضائعها، والتحكم في أسلحتها النووية.

وإسرائيل لاعب آخر على الساحة.. يقول مسؤول إسرائيلي: «إن لنا مصالح أكبر واهتماماً أعظم في إقامة علاقات مع الجمهوريات الإسلامية من إقامتها مع الجمهوريات غير الإسلامية في وسط آسيا. وهي علاقات دبلوماسية رسمية واقتصادية واجتماعية وثقافية. الأسباب واضحة. فنحن جزء من الشرق الأوسط، لكننا نواجه مشكلات مع الدول الإسلامية في الشرق الأوسط، ولهذا فنحن مهتمون إلى درجة كبيرة بإنشاء علاقات طيبة مع دول آسيا الوسطى. ونحن نشعر بأن في وسعنا أن نقدم لها المساعدة الاقتصادية لا سيما أننا طورنا على مر السنين قدرات تكنولوجية وكيانات اجتماعية معينة مثل الحركات التعاونية و«الكمبيوتر» التي قد تثير اهتمامهم، ولهذا ذهبنا إلى آسيا الوسطى وقلنا لهم دعونا نقدم لكم بعض ما لدينا من التكنولوجيا. على سبيل المثال في أوزبكستان وكازاخستان حيث يزرعون القطن وجدنا أن معدل إنتاج الهكتار هناك يصل إلى ٢.٢ طن بينما يصل المعدل في إسرائيل إلى خمسة أطنان وهو أعلى المعدلات في العالم. ولهذا جئنا إلى آسيا الوسطى وعرضنا عليهم التكنولوجيا لزيادة نسبة محصول القطن».

ويركز اليهود على النشاط الثقافي بشكل خاص عن طريق إنشاء جمعيات الصداقة بين الكيان الصهيوني والجمهوريات الإسلامية، حيث توجد الآن عدة جمعيات من أهمها جمعيات الصداقة الإسرائيلية - الأذربيجانية التي أسست عام ١٩٩٠ في مدينة باكو. وقد تحدث في المؤتمر التأسيسي للجمعية عدة شخصيات أشادوا خلال أحاديثهم بتوطد الصلات بين (إسرائيل) وأذربيجان، وأشادوا بزيارات كبار المسؤولين في باكو لإسرائيل. كما أنشأ اليهود عدة مراكز ثقافية في عدة جمهوريات إسلامية منها المركز الثقافي اليهودي في مدينة بخارى في جمهورية أوزبكستان في شباط (فبراير) ١٩٩٠، وأشار «إبراهيم قطانوف» رئيس المركز في حديث لمراسل وكالة «تاس» إلى استقرار اليهود الذين هاجروا من فلسطين في القرون الوسطى في مدينتي «سمرقند وبخارى» وكذلك إلى خطط المركز الثقافي اليهودي الجديد التي تهدف إلى تأسيس متحف بخارى للأصول اليهودية، والمسرح اليهودي، وكذلك ما أسماه بتراث الفولكلور الأدبي.

إذا كانت روسيا مازالت بشكل أو بآخر تهيمن على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.. وإذا كان الأمريكان يحاولون ملء الفراغ الحاصل بعد عملية الاستقلال.. فإن لتركيا مكانة خاصة وسط شعوب المنطقة.

لقد رأت تركيا نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أحق من الجميع بأن تفرد مظلتها على كامل المنطقة لأسباب تاريخية وجغرافية ولغوية.

ورفع الساسة الأتراك شعار من الأدرياتيك إلى سور الصين.. ولقد اصطدمت هذه السياسة التركية برفض قاطع من روسيا، كما اصطدمت بالغرب الذي يرحب بعلاقات تركية لا تتعدى التصدي للتيار الإسلامي في المنطقة.

أما إن تعداه إلى التذكير بالصلات العرقية والعلاقات الثقافية والدينية والتاريخية بين أبناء الأناضول وقاطني السهوب الآسيوية، فإن الغرب يعارض ذلك، ويعتبر المظلة الروسية على هذه الدول أرحم بكثير من مظلة تركية تنمو فيها الأصولية بشكل واضح.

من ناحية ثانية فإن تركيا التي وجدت نفسها أمام ظروف تاريخية تخدمها، ليست قادرة على التفاعل مع إرادتها لتحقيق رغباتها.. فتركيا اليوم لا تعدو أن تكون دولة تابعة للغرب في تنفيذ سياساته في المناطق الأخرى.. فتحقيق الإرادة يحتاج إلى استقلالية سياسية لا تملكها تركيا اليوم بكل أسف.

إن سيف معاهدة (سيفر) التي وقعت عام ١٩٢١ والتي نصت على تقسيم تركيا ما زال مسلطاً من قبل الغرب على رقاب تركيا كلما حانت منها التفاتة إلى مصالحها الحيوية في المنطقة.

ربما اكتشفت تركيا العلمانية للمرة الأخيرة أهمية الخلافة العثمانية ولكن بعد فوات الآوان!

الحياة ١٢٨١١ في ٢١/٣/١٩٩٨

الصين تتوقع عملية طويلة الأمد لمكافحة النزعة الانفصالية

● بكين - أ ف ب - حذر ثلاثة من كبار المسؤولين في منطقة كيسينغيانغ (شمال غربي الصين) في تصريح اوردته صحيفة محلية وزعت امس الاثنين في بكين ان مكافحة النزعة الانفصالية الاسلامية في هذه المنطقة الاويغورية التي تتمتع بالحكم الذاتي «عملية طويلة الامد».

وقال مسؤول المنطقة عبد الاحد عبدوريكسيت والامين العام للحزب الشيوعي الصيني المحلي وانغ ليكوان وسكرتير لجنة التفتيش في الحزب الشيوعي المحلي اوزهو شينغتاو ان «الوضع العام جيد لكن يجب ان ندرك ان مكافحة النزعة الانفصالية عملية طويلة».

ودعا المسؤولون الثلاثة اثناء «اجتماع عمل» عقد الثلثاء الماضي الى «رفع علم التضامن بين الاتنيات» و«تعميق تدريس المفاهيم الماركسية للدين والقوميات».

واكدوا بحسب التصريحات التي اوردتها الصحيفة على «وجوب قمع الانشطة الدينية غير المشروعة وتضافر الجهود لعزل حفنة من العناصر السيئة».

واعرب المسؤولون الثلاثة ايضاً عن تأييدهم لدعم «من دون مواربة للأنشطة الدينية الطبيعية وللشخصيات الدينية الوطنية».

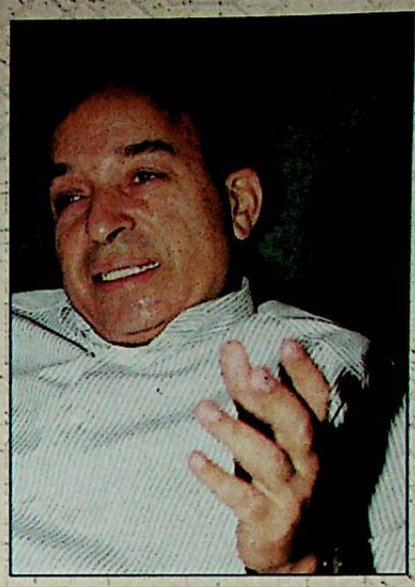

محمد هويدي

f.huwaidi@columnist.com

لأن المسلمين بلا ظهر دمهم مستباح حيثما وجدوا

دوام القهر في تركستان يغذي العنف والدعوة للانفصال

■ حينما نشرت الصحف مؤخراً أنه تم تفكيك حزب الله الاسلامي في مقاطعة «سينكيانج» الصينية، التي هي في الأصل تركستان الشرقية، فان ذلك كان بمثابة اعلان من جانب سلطات بكين عن أن الحزب قضي عليه، بما قد يفهم منه أنه تمت ابادة أعضائه. وهذا الخبر. ان صح. فهو يقدم شاهداً آخر على عمليات السحق والابادة التي يتعرض لها المسلمون في أكثر من بلد، وسط سكوت الجميع، بما في ذلك الدول الاسلامية ذاتها، الأمر الذي يثير العديد من الأسئلة الكبيرة من قبيل: إلى من يلجأ هؤلاء المسلمون البؤساء في هذه الدنيا، وبمن يستغيثون؟ ولماذا صمت العالم الاسلامي؟ وأين ما يسمى بالاعلام الاسلامي؟

مصدر معلوماتنا عما جرى في الصين هو السلطات الصينية ذاتها، التي تعتبر الناشطين المسلمين اما انفصاليين أو ارهابيين، وهم في كل الأحوال «مجرمون» خارجون على القانون، لا جل لهم سوى القمع، الذي يتراوح بين السجن والاعدام.

إعدامات ومحاكمات مستمرة

بهذه الخلفية ينبغي أن نقرأ التقارير التي خرجت من العاصمة الصينية حول تفكيك ما يسمى بحزب الله الاسلامي، وهي تسمية لم أسمع بها من قبل، ولا أستبعد أن يكون لها ظل من الحقيقة، كما أنني لا أستبعد أن تكون السلطات الصينية هي التي أطلقت ذلك الاسم لأسباب اعلامية في الأغلب، باعتبار أن «حزب الله» اللبناني شوهت صورته في الخارج حتى أصبح سيء السمعة لدى الاعلام الغربي المنحاز لاسرائيل، ومن ثم فان ملاحقة الناشطين المسلمين في الصين بذات الاسم قد تسوغ عند الرأي العام الغربي الاجراءات القمعية التي تستخدمها السلطات الصينية في حقهم.

● ماذا قالت التقارير الصينية في الموضوع؟

كتبت صحيفة «المحاكم الشعبية» أن محكمة شعبية بمدينة كورلا في سينكيانج شمال غربي الصين أصدرت مؤخراً أحكاماً على عصابة من الانفصاليين وحكم على زعيمها البركين ابولا بالاعدام.

قالت الصحيفة إن ابولا أسس في كورلا عام 1993 «حزب المعارضة الاسلامي» الذي تغير اسمه عام 1996 ليصبح «حزب الله الاسلامي» في تركستان الشرقية وهي التسمية التي تطلق على اقليم سينكيانج من قبل «الانفصاليين» الاويغوريين، وهم الأكثرية المسلمة في المنطقة.

أضافت قائلة : لقد جند الحزب الذي كان يسعى إلى «اقامة حكم اسلامي» في سينكيانج 113 عضواً حتى عام 1997 في كل منطقة الحكم الذاتي، كما نظم 29 اجتماعاً وجمع 80 ألف يوان (9700 دولار) خولته لشراء أسلحة وذخائر ومطبعة سرية.

وأوضحت الصحيفة أن الحزب نفذ عدداً كبيراً من الأعمال الارهابية، غير المحددة، وعثر لديه على قائمة بأسماء 32 شخصية كان يخطط لاغتيالها وبينهم المسؤولون المحليون للحزب الشيوعي الصيني والمسؤولون الدائمون الموالون للنظام.

في ذات الوقت الذي نشر فيه نبأ تفكيك الحزب، الاسلامي واعدام من وصف بأنه زعيمه (البركين أبولا) أفادت منظمة العفو الدولية أنه تم اعدام اثنين من «الانفصاليين» المسلمين في بلدة «ينينج» هما جوزات دوري (27 عاماً) وعبد الضاتق عبد الرشيد (24 عاماً). وكانت التهمة الموجهة اليهما هي «النزعة الانفصالية» بينيج وحيازة أسلحة ومتفجرات غير مشروعة.

وكانت ينيج الواقعة على الحدود مع قازاخستان مسرحاً في مطلع 1997 لاضطرابات مناهضة للسلطات الصينية واسفرت عن مقتل حوالي مائة شخص حسب تقديرات غير رسمية، ويأتي تنفيذ حكمي الاعدام في وقت أكد فيه رئيس الوزراء الصيني زهورونجي في أيلول «سبتمبر» الماضي أنه سيسحق الانفصاليين المسلمين في اقليم سينكيانج بـ «قبضة من حديد».

هذا الذي تناقلته وكالات الأنباء مؤخراً ليس سوى حلقة واحدة من سلسلة ظهرت أحداثها على السطح في بدايات سنة 1990م، حينما انهارت الامبراطورية السوفياتية وتفككت، الأمر الذي ترتب عنه حصول جمهوريات آسيا الوسطى ذات الأغلبية الاسلامية الساحقة على استقلالها. ولأن بعضاً من تلك الجمهوريات (قازاخستان وقرغيزيا مثلا) لصيقة باقليم سينكيانج، وشعوبها تمثل امتداداً للأويغوريين المسلمين الذين يسكنون الاقليم، فقد كان طبيعياً أن يتطلع أولئك المسلمون التعساء إلى نيل شيء من الحرية أو الاستقلال، مماثل لما حصله اخوانهم. إذ كما أن مسلمي آسيا الوسطى خضعوا للاحتلال الروسي في أعقاب الثورة البولشفية في عام 1917م، فان مسلمي تركستان الشرقية ضموا إلى الصين وخضعوا لسلطانها منذ عام 1949، وان ظلت الصين تتطلع بنهم إلى ذلك الاقليم منذ القرن الثاني عشر. ووجهت محاولة الصين لبسط سلطاتها على الأويغوريين بمقاومة مستمرة، تمثلت في انتفاضات جماهيرية ظلت تهب بين الحين والآخر، إلا أن تلك الانتفاضات ظلت تقاوم بقمع شديد من جانب حكومة بكين، التي تحتفظ الآن بمليون جندي لهذا الغرض، موزعين على أنحاء الاقليم.

أطماع بلا حدود في الموقع والثروة

تمسكت الصين بتركستان الشرقية لأسباب استراتيجية واقتصادية بالدرجة الأولى، فهي من ناحية منطقة توسع تمثل الآن 16.5% من مجمل الأراضي الصينية (مساحة الاقليم مليون و600 ألف كيلو متر مربع). وقد تعززت تلك الأهمية لسببين، أولهما أن الاقليم كان يقع في المنطقة الفاصلة بين الصين والاتحاد السوفياتي، وثانيهما أنه يعد باب الصين ومعبرها إلى آسيا الوسطى.

من الناحية الاقتصادية فان الاقليم يعد غنياً بموارده من النفط والغاز والثروة المعدنية. يكفي أن تعلم أن مخزون النفط به يقدر بحوالي 200 مليار برميل، أي ما يعادل ثلث ما لدى الصين من المخزون. أما ما تزخر به من احتياطيات الفحم والنحاس والذهب والحديد، المدفونة في باطن الأرض، فحدث فيها ولا حرج.

من ناحية ثالثة، فان صحاري سينكيانج الشاسعة أغرت الحكومة الصينية لأن تجري فيها تجاربها النووية. وثمة أنباء تشير إلى أنه تم منذ عام 1984م وحتى الآن اجراء 43 تجربة نووية في نطاق الاقليم. وهو ما أدى إلى ظهور العديد من الأمراض الخطيرة ومظاهر التشوه بين الكبار والأطفال من مسلمي المنطقة.

لكي تثبت أقدامها هناك، لجأت السلطات الصينية إلى أمرين هما: القهر والاستيطان، تمثل القهر في الوسائل البوليسية المستخدمة، التي أدت إلى تكميم الأفواه وطمس الهوية واغلاق المساجد ومنع الأويغوريين من تولي الوظائف العليا في الاقليم وعقد المحاكمات السريعة لكل من يرفض الامتثال للواقع المفروض، الأمر الذي أدى إلى الزج بالآلاف من الشباب والكهول في السجون.

أما الاستيطان فوسيلته معروفة لدينا جيداً في العالم العربي. إذ مثلما استجلبت اسرائيل اليهود من مختلف أنحاء العالم لكي يستوطنوا ويمتلكوا الاراضي في فلسطين، كذلك فعلت حكومة بكين، التي استقدمت أعداداً كبيرة من الصينيين الذين ينتمون إلى قومية «الهان»، ونقلتهم من أنحاء البلاد إلى تركستان الشرقية.

وكانت نتيجة ذلك أن أبناء قومية الهان الذين كان عددهم في سنة 1949 لا يزيد على 6% من سكان الاقليم، هؤلاء وصلت نسبتهم الآن إلى حوالي 50% من سكان الاقليم البالغ عددهم 20 مليون نسمة تقريباً.

في ظل الهيمنة الصينية اعتبر الأويغوريون في تركستان الشرقية قومية لا يطمأن إلى ولائها، فصنفوا مواطنين من الدرجة الثانية، تماماً كما العرب في اسرائيل، الذين اغتصبت أراضيهم وأصبحوا غرباء بغير حقوق في بلادهم.

ازاء استمرار ذلك الضغط من جانب السلطات الصينية، فان الانفجار يعد أمراً طبيعياً ومفهوماً، حيث لم تدع بكين للمسلمين فرصة التعلق بخيارات أخرى سلمية تحقق لهم مرادهم في حياة كريمة، وفي هذا السياق فان تطلع المسلمين إلى الاستقلال يعد نتيجة طبيعية، دفعتهم إليها الظروف دفعاً.

انفجار الغضب أمر طبيعي

ورغم أنني أحد الذين يعارضون من حيث المبدأ استقلال المجتمعات الاسلامية وانفصالها عن محيطها غير المسلم، طالما أن ناسها ممكنون من ممارسة حرياتهم وأداء شعائرهم، إلا أنني أقدر موقف الذين يعانون من الكبت والقمع، ولا تسمع صيحاتهم ونداءاتهم الداعية إلى الاصلاح، وأجد أن لجوءهم إلى الدفاع عن حقوقهم بأيديهم وسواعدهم أمر مفهوم، باعتبار أن «آخر الدواء الكي» وأن ذلك الكي صار المنفذ الوحيد الذي ترك لهم لكي يعبروا في اطاره عن حقيقة أشواقهم ومشاعرهم.

منذ بداية التسعينات ومسلمو تركستان الشرقية يتحركون ويتململون، ويحاولون أن يستردوا بعضاً من حريتهم وهويتهم. وهو ما تجلى في التظاهرات التي قاموا بها في عدة مدن، في مقدمتها كاشغر (أو قشغر) وأورموشي وينينج. وكان طبيعياً أن تقابل تلك التظاهرات بالأسلوب البوليسي المعروف، الأمر الذي عادة ما كان ينتهي بالاشتباكات ثم المحاكمات وبعدها الاعدامات.

طيلة العقد الأخير والصحف ووكالات الأنباء تنشر أخبار الاعدامات بين المسلمين. ويبدو أن عملية الاعدام أصبحت سهلة لدرجة أن حكومة بكين ضغطت على الحكومة الباكستانية قبل أكثر من عام لتسليمها بعض المسلمين من أبناء اقليم سينكيانج، الذين اتهمتهم باثارة الشغب هناك، وكان هؤلاء (عددهم 13 شخصاً) قد نجحوا في الهروب من ملاحقة الشرطة الصينية، وعبور الحدود إلى باكستان. وازاء استمرار الضغوط، فان حكومة إسلام آباد التي تربطها علاقات وثيقة مع الحكومة الصينية، القت القبض على أولئك الشبان اللاجئين إليها، وقررت تسليمهم إلى السلطات الصينية. وقد رتبت عملية التسليم في أحد مواقع منطقة الحدود المشتركة بين البلدين. وحسبما سمعت في العاصمة الباكستانية، فانه جيء بالمسلمين الصينيين الهاربين، وتم تسليمهم إلى مجموعة من العسكريين الصينيين الذين تم ايفادهم من قبل الحكومة لهذا الغرض. غير أن القوة الصينية ما أن تسلمتهم عند الشريط الحدودي حتى طلبت منهم الوقوف صفاً، ثم أطلقت عليهم النار واحداً تلو الآخر. وتم قتل الـ13 شخصاً في موقع التسليم ذاته، على مرأى من العسكريين الباكستانيين الذين فوجئوا بما حدث، ولم يكن بمقدورهم فعل أي شيء.

وهذا التصرف من جانب القوات الصينية ينم على درجة عالية من الاجتراء والاستهتار بأرواح البشر، خصوصاً المسلمين، حيث تدرك حكومة بكين أنهم لا ظهر لهم. ومعلوم أن حكومة إسلام آباد ارتكبت بدورها خطأ جسيماً، حينما سلمت الناس لجأوا إليها، في حين تعلم جيداً أن حياتهم وحرياتهم في خطر، وهو الأمر الذي تحظره الأعراف الدولية.

المسلسل الدامي مستمر

لم تفلح الاعدامات ولا الاعتقالات ولا غيرها من صور القمع في اسكات الصوت الاسلامي، أو ثناء المسلمين عن عزمهم الدفاع عن حريتهم وكرامتهم المهدورة. وحتى إذا صحت الأنباء التي روجت لها الأبواق الصينية، وأفادت بتفكيك حركة المعارضة الاسلامية التي أطلق عليها اسم «حزب الله»، فان ذلك لن يكون نهاية المطاف بأي حال، ذلك أن استمرار القهر والظلم كفيل بتفجير غضب المسلمين بين الحين والآخر.

ان احدى المشكلات التي يعاني منها خطاب بعض الباحثين المحللين انهم يرصدون النتائج ولا يلاحظون الأسباب، فينددون بالعنف والتظاهرات وبدعوات الانفصال، متجاهلين أن تلك كلها من تجليات الغضب والظلم والشعور بالقهر، وان الأرض الجافة والقاحلة لا تنتج إلا الشوك والمر. وهؤلاء يدعون إلى استئصال الشوك، لكنهم يتجاهلون طبيعة الأرض، التي لن تكف عن انبات الشوك طالما هي على جفافها. وهذا هو الحاصل في فلسطين، حيث يستمر اغتصاب الأرض وزرع المستوطنات وايقاع الظلم بالخلق، الأمر الذي لا بد أن يكون لهرد فعله، الذي يعبر به الناس عن سخطهم وغضبهم.

وهذا الرد يتمثل - في الأغلب - في العنف الذي يسود الأرض المحتلة، والانتفاضة الأخيرة من تجلياته. ولئن هدأت الانتفاضة بصورة نسبية الآن، إلا أن القدر المتيقن ان بركان الغضب لن يهدأ طالما استمر الظلم، وأنه لن يكف عن القاء حممه كلما اتيح له ذلك.

سوف تستمر حلقات المسلسل في تركستان الشرقية، طالما استمر تراكم الغضب في جانب، واستمر القمع في الجانب الآخر. ويظل سؤالنا معلقاً: إلى متى يبقى العالم الاسلامي متفرجاً وصامتاً، ولا تصدر عنه ولو كلمة استنكار أو ادانة؟

انني لا أستغرب ولا يدهشني موقف الحكومة الصينية، فتلك سياستها التي تلعبها مع شعبها، لكن الذي أستغربه ويدهشني حقاً هو ذلك الصمت المطبق من جانب العالم الاسلامي، على الأقل من جانب منظماته وجماعاته الأهلية. ويستحي المرء أن يذكر أن العواصم الغربية تتحدث باستمرار عن المعتقلين السياسيين وضحايا المطالبة بالديمقراطية في الصين، لكن أحداً في عالمنا الاسلامي لا يتحدث عن مأساة المطالبين بالحرية في سينكيانج، وما جرى للثلاثة عشر شخصاً الذين لجأوا إلى باكستان يضاعف من المأساة، لأن هؤلاء لو قدر لهم أن يلجأوا إلى أي عاصمة غربية، لاختلف مصيرهم ولكان لهم شأن آخر.

تحالف روسي أميركي لضرب أفغانستان على مرأى من العالم!

حين التقت مصالح موسكو وواشنطن

الذي يحدث مع مسلمي تركستان الشرقية له مثيله في مناطق أخرى، فقد وقف الجميع موقف المتفرج ازاء عمليات الابادة التي شهدتها البوسنة، وشيشينيا، وما يجري في كشمير، لكن أدعو إلى تأمل ما جرى بالنسبة الى نظام طالبان في أفغانستان.

فقد أصدر مجلس الأمن في منتصف ديسمبر «كانون الأول» الماضي قراراً بفرض عقوبات على النظام الأفغاني، الذي يسيطر على أكثر من 90% من أراضي الدولة، وهذه العقوبات تمت بتوافق وضغط من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، ويفترض انها أصبحت سارية المفعول ابتداء من منتصف يناير «كانون الثاني» الماضي، واستهدفت ما يلي: حظر مبيعات الأسلحة إلى طالبان، واغلاق مكاتب النظام خارج حدوده، وحظر سفر زعماء طالبان إلى خارج البلاد. كما تحظر العقوبات الرحلات الجوية إلى أفغانستان ومنها. وقد استثني منها ماسمي بالتحالف الشمالي بزعامة أحمد شاه مسعود، الذي يسيطر على منطقة لا تتجاوز 5.3% من أراضي البلاد.

حسب التقارير الصحافية فهذا الحصار يفترض أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع في أفغانستان، وإلى تدهور ظروف معيشة 26 مليون مواطن يسكنون البلاد. وهناك توقعات بأن ذلك التدهور المفترض، مضافاً إليه الجفاف السائد في أفغانستان والدمار الذي عاشت في ظله طيلة 12 عاماً من مقاومة الاحتلال السوفياتي، سوف يؤدي إلى وفاة عدد يتراوح بين 500 ألف ومليون شخص.

● لماذا لجأت واشنطن وموسكو لاستصدار قرار من هذا القبيل؟

الرد على ذلك يتمثل في توافق رؤية البلدين حول ما يسمى بالخطر الاسلامي الذي أصبح مجسداً في طالبان. فواشنطن ترى ذلك الخطر في بن لادن واتباعه، وروسيا تعتبر انها وجدت ذلك الخطر في ما زعمته من أن نظام كابول يدرب المقاتلين الشيشانيين، ويأوي «الأصوليين» الذين يزعزعون استقرار الأوضاع في روسيا الاتحادية.

ورغم عدم التأكد قطعاً عن مدى مشاركة بن لادن في العمليات العسكرية التي وجهت ضد القوات والمصالح الأميركية في المنطقة، كما لم يثبت أن للأفغان علاقة بالمقاومة الشيشانية، إلا أن ذلك لم يثن الدولتين عن ضرورة اتخاذ اجراء ضد عدوهما المشترك المتمثل في ما سمي بالخطر الاسلامي. وهذا الاجراء ليس حصاراً فقط بالضرورة، ولكن التقارير الصحافية تشير إلى أن الحصار ربما مهد الطريق لعملية عسكرية مشتركة تستهدف نظام طالبان، تنطلق من القواعد الروسية في آسيا الوسطى.

ليس عندي دفاع عن نظام طالبان، خصوصاً أن هناك أنظمة أخرى مثيلة له، ولا ينفرد وحده بالسوء، لكنه يظل في النهاية نظاماً قائماً ومستقراً ونفوذه مبسوط على أكثر من 90% من أراضي بلاده، ولكن لأنه منسوب إلى الاسلام، فثمة استعداد لاستباحته، مع اهدار كامل لكل الأعراف والقوانين التي تنظم العلاقات الدولية.

ان خطورة هذا النهج لا تقف عند حد، فالتخويف من الخطر الاسلامي مستمر، الأمر الذي يعني أنه في أي وقت يمكن أن يقصف أي بلد، وتستباح أرضه وحدوده ودماء أبنائه، لمجرد أنه مسلم ومتهم في نظر بعض الدول العظمى صاحبة المصلحة في كسر شوكة الاسلام وترويع المسلمين. وطالما أن المسلمين بلا ظهر ولا سند، حتى من أنفسهم، فان ذلك يشجع على التمادي في غيهم، حتى يكتب الله لهذه الأمة أن تفيق وتستيقظ يوماً ما فتتدارك الأمر، وأرجو ألا يطول انتظارنا لذلك اليوم ■

الصين: السيناريو اليوغسلافي «يدغدغ» الأقال

باريس – بسام الطيارة

حققت الطائرة التي أصابت صواريخها السفارة الصينية في بلغراد بـ«الخطا ومن حيث لا تدري»، أهدافاً عدة، وفتحت ملفات كثيرة منها ما يخص الحرب التي تدور رحاها في منطقة البلقان، ومنها ما يتجاوز حدود هوامش نشاط الحلف الأطلسي ليصل حتى أواسط آسيا، ويشمل المقاطعات الإسلامية في الصين. وعلى رغم لغة ولهجة بيانات «الأسف والاعتذار»، التي صدرت عن الناطقين باسم الحلف الأطلسي أو الحكومات الأطلسية – الغربية المشاركة في العملية العسكرية، فإن هذا القصف لسفارة دولة «عظمى» تملك حق الفيتو في مجلس الأمن، جاء وكأنه على موعد مع مجموعة عوامل دولية لتوضيح صورة المواقف الاستراتيجية لكل الدول النافذة على الصعيد الدولي.

وفي الواقع تلبدت الأجواء بين واشنطن وبكين بشكل متصاعد منذ بضعة أشهر، وجاءت حرب البلقان لتزيد من التنافر بين الدولتين، فمواضيع النزاع العالقة بين العملاقين كثيرة، ومنها الشروط التي تضعها الولايات المتحدة لانتساب الصين إلى منظمة التجارة العالمية، أو لفتح أسواقها. ولكن منذ بدء العمليات العسكرية في البلقان، تميزت الصين بلهجتها المنددة، واعتبارها القصف الأطلسي «تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة». ذلك ان هذا التدخل يضع تحت دائرة الضوء مواضيع نزاع خفية مع الولايات المتحدة تعتبرها الصين أهم بكثير من القضايا التجارية المطروحة عبر وسائل الاعلام، والتي لها ثقة بحلها لمصلحتها نظراً إلى ضخامة أسواقها وأهميتها للغرب الصناعي.

فـ«الحالة اليوغوسلافية»، كما يسميها بعض الديبلوماسيين الصينيين، تثير لدى بكين حساسية كبيرة، لأسباب استراتيجية أكثر منها مبدئية. فظروف الأزمة اليوغوسلافية ونقطة بدايتها، وطريقة معالجتها من قبل الأطلسي، تشكل كابوساً مرعباً للمسؤولين الصينيين، لأن الحلف الأطلسي، وعلى رأسه أميركا، استفاد من ظروف هذه الأزمة لتمرير المبادئ الجديدة لسياسته الاستراتيجية للقرن المقبل. ويلخص مسؤول صيني هذه السياسة «الهجومية» الجديدة بانها «خلاصة ما هو مرفوض من قبل بكين»، أي بصورة أوضح تقديم حقوق الإنسان (بمفهومها الغربي)، خصوصاً حق تقرير المصير، على استقلالية الدول بمفهومها القومي الكلاسيكي، إضافة إلى أن الحلف يسمح لنفسه بالتدخل عسكرياً، لفرض هذا الواقع من دون المرور بمجلس الأمن، أي بشكل أكثر صراحة نزع صفة الدولة العظمى عن الصين (وروسيا) التي كانت تتمثل بحق الفيتو في مجلس الأمن عندما تتعارض قرارات الحلف مع مصالحها. ولا يكتفي الحلف بتحديد مجال تدخله بـ«جواره القريب»، حسب التعبير الجيوستراتيجي، ولكن يوسع بعده الجغرافي والجيوسياسي، ليصل حتى أواسط آسيا، حسب مقررات مؤتمر واشنطن الأخير.

وعلى رغم بُعد الصين الجغرافي عن «حقل اختصاص» الحلف الأطلسي، نظرياً، فإن انسجام هذه القرارات مع رغبة الولايات المتحدة باطلاق مشروع بناء خط دفاع صاروخي في المحيط الأطلسي، يشمل اليابان وكوريا وتايوان، يجعل حكام بكين يشعرون بانهم بين فكي كماشة تحدق بهم من الجنوب والشمال، خصوصاً أن بناء هذا الرادع الصاروخي بالنسبة إلى بكين يشكل خسارة لورقة التهديد باستعمال القوة لعودة تايوان إلى «الوطن» وهو ما لا يمكن للصين قبوله.

وفي المقابل، فإن اقتراب الحلف من أواسط آسيا، وتهديده بالتدخل في هذه المنطقة الغنية بالنفط، والمهمة استراتيجياً واقتصادياً للصين، لا يمكن النظر اليه بعين الرضى من قبل حكام بكين، خصوصاً انه في هذه المنطقة بالذات التي تعتبر «بطن آسيا الضعيف»، وتقع على تقاطع دول كثيرة، لها مصالح متضاربة ومتشابكة، هناك العديد من العوامل المؤهلة لحصول سيناريو يوغوسلافي. وقد ساهم تخوف روسيا من تطبيق «العلاج الاطلسي» على حرب الشيشان، في الاسراع بإيجاد حل ولو كان موقتاً. خصوصاً بعد وصول بعثات من منظمة التعاون الأوروبي

المسلمون في الصين

تحدد كتب التاريخ لسلالة «تانغ» ان أول المسلمين الذين طرقوا باب الصين هو سعد بن أبي وقاص في سنة ٦٥٠ ميلادية، ويعتبر هذا التاريخ بداية لظهور الإسلام في الصين. وقد اعجب الامبراطور يونغ وي بتعاليم الإسلام الحنيف، واعتبرها لا تتناقض مع تعاليم «الكونفوشية» السائدة في الصين، وأمر ببناء أول مسجد في الصين في مدينة تشانغ آنْ وهو لا يزال قائماً حتى اليوم بعد مرور ١٤ قرناً على انشائه.

وسيطر المسلمون على التجارة في عهد سلالة سونغ (٩٦٠–١٢٧٩م). ويعتبر عهد مينغ (١٣٦٨–١٦٤٤م) العهد الذهبي بالنسبة إلى الإسلام في الصين. وفي هذه الحقبة تأقلم المسلمون مع السكان الأصليين «الهان»، مع المحافظة على النمط الخاص لحياتهم وطقوسهم الدينية. وتزوج العديد منهم من أهل البلاد (الهان) وأخذوا أسماء صينية، أو أبقوا على اسمائهم وكتبوها باحرف اللغة الصينية (مثلاً: حسن أصبح «ها» وحسين أصبح «هي» وسعيد أصبح «ساي»). وقد تبوأ العديد منهم أعلى المراكز في الدولة. وبدأ عهد اضطهاد المسلمين في ظل سلالة تشينغ (١٦٤٤–١٩١١م) التي يعود أصلها إلى منشوريا، وقد حكمَت البلاد على رغم كونها أقلية من شعب «مان». واستبد الحكم المنشوري بشعوب الصين (المنغول والتيبتون والأتراك والأويغوريون – مسلمون – إلى جانب الغالبية أي الهان).

ومع انهيار الامبراطورية الصينية العام ١٩١١، وقيام الجمهورية الصينية بقيادة صان يات صان تم الاعتراف بالمساواة بين الشعوب في الحقوق والواجبات، وحرية المعتقد. وظل الأمر هكذا حتى وصول الشيوعيين إلى الحكم بقيادة ماو تسي تونغ. فعاد الاضطهاد لأسباب اتنية بسبب محاربة النظام الشيوعي للمعتقدات الدينية.

وقد ثار المسلمون العام ١٩٥٣ في محاولة للاستقلال وتأسيس دولة خاصة بهم في الأقاليم التي يشكلون غالبية سكانها لكن تم سحق ثورتهم.

وعانى المسلمون من جراء الثورة الثقافية في أواسط الستينات، التي حاولت منع ممارسة الشعائر الدينية للمواطنين، بحجة التطور والثورة. لكن السكان المسلمين تشبثوا بدينهم، ودفعوا ثمناً باهظاً، من تشريد وأعمال شاقة جماعية، ونفي في صحراء مونغوليا، ذهب ضحيتها اكثر من ٣٦٠ ألف مسلم. وتم إقفال المدارس والجوامع بحجة تعميم دراسة وطنية صينية. ولكن هذا لم يمنع السكان من بناء مساجد سرية ومدارس، والعمل سراً على متابعة تعليم القرآن في الجبال والمغاور وفي الأماكن النائية.

وفي نهاية عهد ماو تسي تونغ تراجعت حدة التضييق على المسلمين وأقرت حرية العبادة العام ١٩٧٨. ويزيد عدد المساجد حالياً عن ٢٨ الف مسجد في الصين. منها ١٢ ألفاً في مقاطعة «زينغ جيانغ». ويوجد في الصين عدد كبير من الأئمة لتعليم الدين الاسلامي، منهم ٢٨٠٠ في المقاطعة الاسلامية. وبدأت مواسم الحج تشهد وصول أعداد وفيرة من الحجاج الصينيين.

ـيم الاسلامية

كمراقبين (وهكذا كان واقع الحال في كوسوفو قبل انهيار محادثات رامبوييه).

ومما يقلق الصين، تشابه الوضع في الشيشان وكوسوفو، فهناك في الاقليمين اكثرية مسلمة تطالب بحكم ذاتي، ومستعدة لحمل السلاح اذا تطلب الأمر، والذهاب الى حد المطالبة بالاستقلال. وهذا القلق نابع من تشابه الوضعين هذين مع وضع اقليم صيني يقع على تخوم حدود الصين الغربية، اي بالتحديد في وسط آسيا، وهو اقليم «زينغ جيانغ» الذي يضم غالبية مسلمة.

وعلى رغم التعتيم الاعلامي على الاحداث في هذا الاقليم، فإن الصحف الصينية، تنشر بين فترة واخرى اخباراً «عن جماعات مسلحة تزعزع الأمن في الاقليم» وتصفها بـ«قطاع الطرق». وإذا كان تعداد سكان كوسوفو والشيشان لا يتجاوز بالملايين اصابع اليد الواحدة، فإن تعداد مسلمي اقليم «زينغ جيانغ»، يتجاوز الـ٢٠ مليون مسلم. وفي حال تم حساب مسلمي الاقاليم المجاورة نصل الى اكثر من ٦٠ مليون مسلم.

وهناك ايضاً مسالة التيبت، التي تحظى بدعم معنوي كبير في الغرب. وهذه السيناريوهات ليست من نسج خيال المسؤولين في الصين. فقبل فترة قصيرة قال مسؤول عسكري صيني «ان قصف يوغوسلافيا جعلنا نفكر ملياً بانعكاس هذه الاستراتيجية على نقاط التوتر في التيبت ومقاطعة زينغ جيانغ وتايوان...» وجاء هذا التعليق في مقال لصحيفة «الشعب»، الناطقة باسم الحزب الحاكم، يطالب الجيش بالاستعداد للدفاع عن الوطن الأم.

وتشكل مقاطعة زينغ جيانغ مركز استقطاب للاهتمام نظراً الى موقعها في اقصى غرب الصين، ومشاركتها الحدود مع ست دول، بينها اربع دول اسلامية هي كازاخستان وقيرقيستان، وطاجيكستان وباكستان. والدولتان المتبقيتان هما الهند في الغرب حيث هناك مجموعات اسلامية كثيفة تعيش في المناطق المتاخمة للحدود، ومونغوليا في الشمال، ولا يقتصر وجود المسلمين على هذه المقاطعة بل يمتد الى المقاطعات المجاورة مثل التيبت وغانسو، حيث يشكلون اقليات كبيرة.

وتعتبر مقاطعة زينغ جيانغ غنية بالمواد الأولية ومنها المواد الاستراتيجية مثل اليورانيوم والنفط، فهي تنتج ٤٠ في المئة من النفط المستخرج من الصين، اضافة الى مناجم النحاس والذهب.

وكانت مقاطعة زينغ جيانغ تسمى تركستان الشرقية، وهي ذات غالبية سكانية مسلمة من اصول «اويغورية» (من اصل تركي منغولي)، وذلك على رغم موجات الاستيطان الصينية (٦ ملايين صيني)، التي تشجعها الحكومة المركزية. وعلى رغم صيغة الحكم الذاتي التي يتمتع بها الاقليم، فإن حدود هذه الاستقلالية ضيقة جداً.

وعلى رغم التوتر في المقاطعة، وادعاءات بعض الناشطين في «الجبهة الوطنية الثورية الموحدة» المتواجدة في عاصمة كازاخستان، فإن الوضع ليس بالخطورة التي تصورها «بيانات» الجبهة. لكن هذا لا يمنع السكان الاويغور من الاحتجاج على دعم الحكومة المركزية، وحكومة الاقليم للمهاجرين الصينيي الأصل، وتفضيلهم في الوظائف وتقديم القروض الزراعية لهم لتشجيعهم على الاستيطان. ويرى السكان الأصليون في هذه السياسة محاولة لتذويبهم في محيط المليار صيني.

ويتفق المراقبون على ان الوضع تحسن كثيراً منذ اطلاق التغييرات في عهد دينغ زاو بينغ، وكانت مرحلة «الثورة الثقافية» هي الاصعب في حياة مسلمي الصين (راجع الاطار)، حيث شهدت المنطقة قمعاً للممارسات الدينية، وهدماً للمساجد، وإقفالاً للمدارس الدينية ونفياً للمشايخ في مراكز «إعادة التاهيل الثورية». ومع رحيل ما وتسي تونغ تراجعت عمليات الاضطهاد، وخفت القيود على ممارسة الشعائر الدينية. ولكن في المقابل ازدادت عمليات الاستيطان من قبل الصينيين (الهان).

ولعل من أبرز نقاط الخلاف بين السلطات الدينية والسكان الايوغور من جهة والسلطات الحكومية ممثلة بالحزب الحاكم من جهة ثانية تطبيق سياسة تحديد النسل، هاجس السلطات الصينية في مراحل النهضة الاقتصادية في مطلع الثمانينات. وقد تصدى المسلمون لهذه السياسة لأسباب دينية ووطنية خوفاً من تراجع ديموغرافي، يطمس هويتهم.

وشهد الاقليم أعمال شغب كثيرة في مطلع التسعينات، خصوصاً بعد استقلال الجمهوريات الاسلامية عن الاتحاد السوفياتي. وقامت السلطات الصينية بمجهود كبير للضغط على الجمهوريات الناشئة للحد من دعمها الحركات المناوئة للسلطة المركزية في بكين، وعقدت اتفاقات أمنية معها لضبط الأمن والتسلل عبر الحدود.

ومن هنا يمكن تفسير قلق الصين من تطورات الاحداث في البلقان، والتبريرات التي ترافق عمليات الحلف الاطلسي وتتجاوز حدود أوروبا، لتعطي طابعاً شمولياً لاستراتيجية الغرب المستقبلية. ومن هنا الشحن النفسي الذي اعطته السلطات الصينية لمواطنيها للتعبير عن استنكارهم لعملية قصف السفارة في بلغراد، عشية الذكرى العاشرة على ثورة الطلاب الاحتجاجية والاعتصام في ساحة تيان ان مين وعمليات القمع التي اعقبتها.

لقد بات واضحاً ان السلطات الصينية هدفت الى الافادة من الاعتذارات الاطلسية لرفع معنويات شعبها، في غياب اي دور لها في شؤون البلقان، واستباق ذكرى تيان ان مين لوضع الغرب في موقع المعتدي، بانتظار تحديد استراتيجية جديدة تتصدى للاستراتيجية الاميركية.

ويراهن كثيرون، استناداً على تكيّف الصين مع الوضع العالمي الجديد منذ سنوات قليلة، على ان بلد المليار نسمة سيحاول الاستفادة الى اقصى حد من الخطأ الاطلسي في الحصول على شروط افضل في مفاوضاته مع منظمة التجارة العالمية والادارة الاميركية. ومن المستبعد ان يصل التصلب الصيني الى حد وضع العراقيل في وجه اي قرار في مجلس الأمن يتعلق بالبلقان خوفاً من خروج الصين من حلقة القرار الدولي. وفي المقابل يتوقع انفتاح الصين على الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والاسراع في تنفيذ بعض الانفتاح السياسي في اقليم زينغ جيانغ والمقاطعات المتاخمة، يرافقها انفتاح على المعارضة الداخلية في التيبت ■

مسلمو الصين وهاجس الحفاظ على هويتهم.

اتهموا بتلقي تدريبات عسكرية في الخارج

إعدام ثلاثة انفصاليين مسلمين من "حزب الله" في الصين

■ بكين - أ ف ب - افادت صحيفة محلية وصلت الى بكين امس انه تم تنفيذ حكم الاعدام في ستة اشخاص في اقليم كسينجيانغ المتمتع بالحكم الذاتي شمال غربي الصين، بينهم ثلاثة انفصاليين مسلمين من «حزب الله» من اتنية اويغور.

وبعد ادانتهم الاسبوع الماضي، نفذ حكم الاعدام بالثلاثة في الوقت ذاته مع اعدام ثلاثة اخرين اتهموا بارتكاب جرائم غير سياسية.

وقالت صحيفة «كيسنجيانغ» ان الاعدامات الستة جرت في السادس من تموز (يوليو) الجاري بناء لأمر من المحكمة الشعبية الوسطى في اورومكي عاصمة الاقليم. واوضحت ان الانفصاليين الثلاثة شاركوا في ايار (مايو) ١٩٩٧ في تأسيس «حزب الله» الذي «قام بممارسات اضرت بالامن الوطني».

ودين الثلاثة بقتل مخبر في تيانجين وعضو من تنظيمهم. وكان التنظيم ينوي ايضاً شن اعتداءات بالمتفجرات، حسب ما قالت الصحيفة التي اكدت ان احد المدانين كدس اربعة اطنان من المواد الكيميائية في مدينة تيان الكبيرة شمال الصين بهدف صنع المتفجرات. وقد اوقف في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٧ بعد محاولته تهريب صاعق الى كسيجيانغ.

وتشهد منطقة كسيجيانغ توترا كبيراً بين الغالبية المسلمة التي تشكل اتنية الاويغور التركية الاصل القسم الاكبر منها، وبين الاقلية من اتنية هان الصينية.

وترفع هذه الاعدامات عدد الذين حكم عليهم بتهمة الانفصال منذ مطلع السنة حسب الصحافة الرسمية، الى ٢٤ شخصاً.

ورفض مسؤولون في المحكمة الرد على اسئلة «فرانس برس» حول طبيعة «حزب الله»، مؤكدين ان الاشخاص الذين اعدموا تلقوا تدريبات عسكرية في الخارج، وهو اتهام غالباً ما تلجأ اليه السلطات في المنطقة.

وفي منتصف حزيران (يونيو) الماضي اعلنت الصحف الصينية تنفيذ حكم الاعدام في خمسة من الاويغور في اورومكي دينوا بالسعي الى «تقسيم البلاد وتهريب السلاح وارتكاب جرائم وسرقات». ويبدو ان هؤلاء كانوا متورطين في اعمال شغب شهدتها ينينغ البلدة القريبة من الحدود مع كازاخستان.

وكانت اعمال الشغب هذه من اعنف المواجهات الاتنية التي عرفتها كسينجيانغ. واوقعت اعمال العنف التي حصلت في الخامس من شباط (فبراير) ١٩٩٧ عشرة قتلى حسب الارقام الرسمية، الاّ ان منظمات اجنبية اكدت وقوع ما لا يقل عن ١٠٠ قتيل.

وتخشى السلطات الصينية ان تتحول الجموريات الاسلامية في الاتحاد السوفياتي السابق المجاورة للمنطقة الى قواعد خلفية للانفصاليين من اتنية الاويغور.

واحتل هذا الموضوع مكاناً بارزاً في القمة التي عقدتها مجموعة شنغهاي في دوشانبي مطلع الشهر الجاري وحضرتها روسيا والصين وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان.

وقررت الدول الخمس في آسيا الوسطى اثناء القمة تشكيل مركز لمكافحة الارهاب للتصدي لعمليات تهريب المخدرات والاسلحة. وسيمنع المركز، الذي سيتخذ من بشكيك عاصمة قرغيزستان مقراً له، عمليات تسلل المتطرفين الاسلاميين الى هذه الدول.

الحياة ١٣٦٣٧ ٢٠٠٠/٧/١٣

في تركستان الشرقية مأساة لا تقل بشاعة عن البوسنة وكوسوفا

وسط حالة من التجاهل الدولي، والتخاذل الإسلامي يعيش المسلمون في إقليم تركستان الشرقية (عشرة ملايين نسمة) محنة بشعة على أيدي القوات الصينية التي حولت الإقليم إلى سجن كبير تُمارس فيه شتى ألوان الاضطهاد والقتل والسجن والكبت، لا لجريمة ارتكبوها إلا المطالبة باسترداد حريتهم في إخلاص العبادة لله، والعودة لعقيدتهم التي حاولت الشيوعية عبثاً أن تطمسها، وأن يعود لمسلمي تركستان حقهم في العبادة والتعليم.

ولم تشا السلطات الصينية أن يسمع العالم صوتاً لهؤلاء المعذبين، فأحكمت قبضتها على الإقليم، وجردت ضدهم حملات متواصلة تزداد شراسةً هذه الأيام وسط تعتيم إعلامي عالمي متواطئ حتى تمضي الجريمة في صمت، ولم يصدر ضد الحملة الإجرامية أي ردود فعل، سواء من العالم الإسلامي، أو من الدول التي تملأ الدنيا ضجيجاً بالدفاع عن حقوق الإنسان، اللهم إلا بياناً يتيماً أصدرته منظمة العفو الدولية في الرابع من فبراير الجاري ذراً للرماد، واتهمت فيه الصين باحتجاز وتعذيب أعداد من المسلمين في تركستان، وبينما ذهب بيان منظمة العفو الدولية أدراج الرياح، وواصل العالم صمته، تواصل السلطات الصينية حملتها وتُشارك فيها أعلى القيادات السياسية في الصين، حيث أعلن الرئيس الصيني جيانج زيمين يوم السادس من الشهر الجاري «أن الحركة الانفصالية - أي دعاة التحرر المسلمين - تُشكل الخطر الرئيس الذي يهدد استقرار البلاد، وأننا يجب أن نُخمد الجماعات الدينية ونوقف استخدام الدين للمشاركة في أنشطة غير (شرعية)».

وتتنوع الحملة الشاملة التي تشنها السلطات الصينية ضد المسلمين بين:

- تشكيل المحاكمات الظالمة التي تُصدر أحكاماً قاسية ضد المسلمين، تتراوح بين الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والسجن لمدد طويلة أخرى.
- الاعتقالات والقتل العشوائي.
- منع الأنشطة الدينية بما في ذلك افتتاح المساجد، إذ مازال هناك أحد عشر ألف مسجد مغلق، من أصل ٢١ ألفاً في البلاد، وإخضاع المسلمين بالقوة لقوانين الأحوال الشخصية الشيوعية ومناهج التعليم الإلحادية، وتقييد حركة الأئمة والدعاة، ومنع استخدام الأحرف العربية (لغة القرآن) في الكتابة، وتغطي السلطات الصينية حملتها بإطلاق الاتهامات الظالمة ضد المسلمين، مثل تهديد الأمن القومي، ومخالفة القانون وغيرهما.

وقد زادت حملة الاضطهاد، بعد أن دب الخوف في أوساط السلطات من تزايد الصحوة الإسلامية وإقبال المسلمين على دينهم، حيث تزايدت أعداد المحجبات في الشوارع، والمصلين في المساجد، حتى قدرت وكالة الأنباء الفرنسية أن ألفي مصل يؤمون المسجد الكبير في مدينة كاشجار بالإقليم خمس مرات في اليوم، ولذلك تحاول السلطات وقف تيار هذه الصحوة، والقضاء عليها بتشجيع أو تواطؤ من قوى أخرى إقليمية ودولية.

لقد كانت تركستان الشرقية طوال التاريخ دولة إسلامية مستقلة، وقد حاولت الصين احتلالها عدة مرات منذ عام ١٧٥٩م، بسبب الثروات الطبيعية الغنية التي تمتلكها تركستان الشرقية، ففيها ثلث احتياطات العالم من النفط، ويغطي إنتاجها من النفط ٨٠٪ من احتياجات الصين، فضلاً عما تحويه من مناجم غنية باليورانيوم.

وفي كل مرة كان الشعب التركستاني يحرر بلاده من الاحتلال حتى تمكن الشيوعيون من إخضاع البلاد نهائياً عام ١٩٤٩م، أي بعد الحرب العالمية الثانية وتسميتها بسنكيانج، وهي كلمة صينية تعني المستعمرة الجديدة.

ولم يهدأ الشعب التركستاني، فقد ناضل وجاهد ونظم المظاهرات والاحتجاجات مطالباً بحريته، فكان أن ردت القوات الصينية بحملة إبادة بشعة عامي ١٩٦٥م، ١٩٦٦م، راح ضحيتها عشرات الآلاف من العُزل، وجرى طرد رُبع مليون مواطن من ممتلكاتهم، وحشرهم داخل معسكرات اعتقال جماعية تفتقر إلى أدنى ضرورات الحياة.

وفي السبعينيات عاود المسلمون المطالبة بحقوقهم، لكن القوات الصينية واجهتهم بحملة جديدة أشد ضراوة.

وفي مطلع الثمانينيات قامت الحكومة بتطبيق مشروع استيطاني لتوطين أكثر من مليون صيني من غير المسلمين، وذلك بهدف إحداث خلخلة في التركيبة السكانية الأصلية، والقضاء على الأغلبية المسلمة في المنطقة، حيث يسهل القضاء عليهم فيما بعد بالتذويب والتهجير والإبادة، وبدأت السلطات تتعامل مع السكان الجدد كمواطنين من الدرجة الأولى، فيما حرمت المواطنين الأصليين من فرص التعليم، والعناية الصحية، والوظائف الحكومية، مع استمرار سياسة القمع وفتح معسكرات الاعتقال الجماعية، حتى اضطر ما يقرب من مليوني مسلم إلى الفرار بدينهم إلى الجمهوريات الإسلامية المجاورة في آسيا الوسطى، وإلى باكستان، وتركيا، والبلدان العربية المختلفة، ورغبة في القضاء التام على البقية من الحرية التي كان يعيشها الإقليم، دفعت السلطات الصينية بمائة ألف من قواتها ينتشرون داخل الإقليم وعلى حدوده، وهو ما حوّل الإقليم إلى سجن كبير.

وبالرغم من بشاعة ما يحدث هناك لا نرى صيحة احتجاج واحدة على عكس ما يجري في تيمور الشرقية، حيث تُمارس شتى أنواع الضغوط من الدول الغربية والمنظمات الكنسية، بفصل تيمور الشرقية عن إندونيسيا، لأن نسبة كبيرة من سكانها من النصارى، فيما الأغلبية السكانية في إندونيسيا من المسلمين.

إن قضية تركستان الشرقية نموذج آخر لسياسة الكيل بمكيالين التي تمارسها القوى المسيطرة في العالم والتي يخضع المسلمون لنتائجها المدمرة، ويُخشى أن تتحول قريباً إلى مأساة جديدة لا تقل في بشاعتها عما حدث في البوسنة أو يحدث في كوسوفا.

وهذه صيحة تحذير لكل من يهمه أمر المسلمين في العالم.

اللهم قد بلغنا. ■

إعدام 10 انفصاليين مسلمين في الصين

بكين - الفرنسية: أعدمت الصين في نهاية كانون الثاني (يناير) الماضي عشرة أشخاص لتورطهم في الاضطرابات التي اثارها الانفصاليون في 1997 في غرب منطقة كسينجيانج المسلمة. وقال مسؤول في محكمة إقليم نيلكا التابعة لمقاطعة يلي المتاخمة لكازاخستان إن عشرة اشخاص اعدموا، فيما حكم على إثنين بالإعدام مع وقف التنفيذ. وقال إن الذين اعدموا يتحدرون جميعا من مقاطعة يلي وخصوصا مدينة ينينج حيث وقعت صدامات عنيفة مناهضة للصين اوقعت عشرات القتلى في شباط (فبراير) 1995. واوضح أنهم كانوا متورطين في تمرد 1997.

وحكم على عدد من الأشخاص الآخرين بعقوبات تراوح بين سنة و15 سنة. ويشهد إقليم كسينجيانج (تركستان الشرقية) توترا شديدا بين الغالبية المسلمة والسكان من أصل صيني الذين لا يمثلون سوى 38 في المائة.

الحياة ٤/٣/١٩٩٧

دليل جديد على أن الصين تبيع أعضاء المحكومين بالإعدام

□ بكين ـ أ ف ب:

كشفت صحيفة الشبيبة الصينية الجمعة الماضية عن حالة متاجرة بالاعضاء في بلد تدور حوله شكوك جادة حول بيع اعضاء المحكوم عليهم بالاعدام الى الخارج.

واكدت الصحيفة ان جراحاً لم تكشف عن اسمه انتزع عيني مريضة توفيت بالسرطان دون موافقتها أو موافقة أهلها لزرعه لمريض آخر في اكتوبر الماضي.

وقالت الصحيفة ان اهل المريضة اكتشفوا ذلك قبيل الدفن من العينين الزجاجيتين اللتين ركبتا لها، لكنها لم تذكر ما اذا كانوا سيرفَعون دعوى ضد الطبيب الذي قالت انه لم يتقاض اي مبلغ مقابل القرنيتين، واكتفت «الشبيبة الصينية» بالاشارة الى الكلفة «الباهظة» للعملية والتي تبلغ ما بين ١٢٠٠ و ٢٤٠٠ دولار حسب المصادر الطبية. هذا عدا صعوبة العثور على متبرعين.

ورفضت السلطات الصحية تاكيد النبا في بلد يعاقب فيه العبث بالجثث او سرقة اعضائها بالسجن ثلاث سنوات كحد اقصى.

وكانت سرت أخيراً انباء حول وجود شبكة للمتاجرة باعضاء المحكوم عليهم بالاعدام في الصين الأمر الذي دفع البرلمان الأوروبي في مايو الماضي الى شجب مثـــل هذه الممارسات «بشدة» واستنكار تورط السلطات فيها.

وتؤكد منظمة العفو الدولية ان قرابة ٩٠ في المئة من كافة الأعضاء الصينية التي يتبرع بها تاتي من سجناء اعدموا، وتقول المنظمة ان ١٨٧٦ شخصاً على الأقل اعدم في الصين العام الفائت.

ويدفع المرضى الأثرياء في تايلاند وتايوان مبالغ كبيرة للمستشفيات الصينية للحصول على اعضاء.

وفي فبراير الماضي اوقف صينيان في الولايات المتحدة بتهمة محاولة بيع اعضاء لأشخاص نفذ فيهم الاعدام، واتهم هذان بعرض قرنيتين للبيع بخمسة آلاف دولار الا انهما نفيا التهمة.

وفي الفترة نفسها اعلنت مجموعة «فريسينيوس ميديكال كير» الالمانية التي تعنى بمرضى القصور الكلوي انها ستوقف التعامل مع عيادة عسكرية صينية يشتبه في ضلوعها في تجارة الأعضاء.

ونفت السلطات الصينية مراراً هذه الاتهامات ووصفتها بانها «مختلقة».

الجزيرة ٨/١١/٥٥

«العفو» تتهم سلطات الصين بانتهاكات إنسانية

بكين ترسل 9 آلاف شرطي إضافيين لمواجهة ثوار المسلمين في سنكيانغ

بكين - لندن - وكالات الأنباء: ذكرت الصحف الصينية امس ان السلطات في بكين ارسلت في الآونة الاخيرة قرابة تسعة آلاف شرطي الى مدينة ييننغ في مقاطعة سنكيانغ - التي يسميها اهلها تركستان الشرقية - شمال غرب البلاد حيث تعيش غالبية من الاويغور المسلمين وحيث اندلعت اضطرابات معادية للصينيين اوقعت عشرات القتلى قبل عامين في الاقليم الواقع على حدود افغانستان وباكستان وثلاث جمهوريات سوفياتية سابقة في آسيا الوسطى.

واستنادا الى آخر عدد من صحيفة «العدالة» اليومية في تركستان الشرقية التي وصلت امس الى بكين فإن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والحكومة الصينية «اولتا اهتماما خاصا للاستقرار الاجتماعي في سنكيانغ وخصوصا دائرة ييلي واتخذت قرارا مهما بحشد قوات في مدينة ييننغ».

وكانت المدينة قد شهدت اعمال عنف اثنية في 5 و6 فبراير (شباط) 1997 عندما خرجت مظاهرات تطالب باقامة دولة اسلامية مستقلة في تركستان الشرقية.

وتقول الرواية الرسمية ان «10 أشخاص قتلوا واصيب 132 آخرون بجراح خلال اعتداءات واعمال سلب ونهب قام بها ارهابيون كانوا يحاولون قلب السلطة». لكن منظمة من الاويغور خارج البلاد قالت ان عدد القتلى تجاوز المائة.

ونددت منظمة العفو الدولية مساء اول من امس بـ«الاعتقالات التعسفية» التي قالت انها وقعت في هذه المنطقة خصوصا في مدينة ييننغ.

واتهمت منظمة العفو الصين بـ«احتجاز وتعذيب اقلية مسلمة في شمال غرب البلاد على مدى الأشهر القليلة الماضية». وقالت المنظمة، التي تتخذ من لندن مقرا لها، في بيانها ان بكين «زادت في اضطهادها لمسلمي الاويغور في مقاطعة سنكيانغ».

وجاء في بيان المنظمة: «احتجز عدد من الاويغور لمجرد انهم اصدقاء او اقارب سجناء سياسيين او فارين مطلوب القاء القبض عليهم او لمجرد انهم من الاويغور. احتجز عدد كبير منهم طوال اشهر دون توجيه اي اتهام لهم في انتهاك للقانون الصيني. ولم تتلق اسرهم اي معلومات عنهم».

ونفت جانج جيو المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية الاتهامات وقالت في تصريحات مقتضبة: الاتهامات «لا اساس لها من الصحة وتتسم باللامسؤولية».

الشرق الأوسط ٧٣٧٤ ١٩٩٩/٧/٥

تقرير لمنظمة العفو الدولية:

الصين تضطهد مسلمي اليوغور

بكين ـ رويترز، أ.ف.ب:

■ اتهمت منظمة العفو الدولية الصين أمس باحتجاز وتعذيب أقلية مسلمة في شمال غرب البلاد على مدى الأشهر القليلة الماضية.

وقالت المنظمة التي تتخذ من لندن مقراً لها في بيان ان بكين زادت في اضطهادها لمسلمي اليوغور في اقليم شينجيانغ بعد اضطرابات عرقية وطائفية وقعت أوائل العام ١٩٩٧.

وسارعت الصين الى شجب الاتهامات زاعمة انها غير صحيحة.

وجاء في بيان المنظمة «احتجز عدد من اليوغور لمجرد انهم اصدقاء أو أقارب سجناء سياسيين أو فارين مطلوب القاء القبض عليهم أو لمجرد انهم في اليوغور.

«احتجز عدد كبير منهم طوال أشهر دون توجيه أي اتهام لهم في انتهاك لقانون الصين. ولم تتلق أسرهم أي معلومات عنهم».

ونفت جانغ جيو المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية الاتهامات وقالت في تصريحات مقتضبة «الاتهامات لا أساس لها من الصحة وتتسم باللامسؤولية».

ويشهد اقليم شينجيانغ الذي يقطنه اليوغور الذين يتحدثون التركية اضطرابات وتفجيرات واغتيالات منذ منتصف التسعينات.

ويطالب هؤلاء باقامة دولة تركستان الشرقية المستقلة في الاقليم الواقع على حدود أفغانستان وباكستان وثلاث جمهوريات سوفياتية سابقة في آسيا الوسطى.

وكان وفد صيني زار كابول مؤخراً وتباحث مع مسؤولي حركة طالبان حول دعم مزعوم تقدمه الحركة إلى المسلمين اليوغور بهدف اقامة دولتهم في تركستان الشرقية.

على الصعيد ذاته، ذكرت الصحف الصينية أمس ان السلطات في بكين ارسلت في الآونة الأخيرة قرابة تسعة آلاف شرطي الى مدينة يينينغ في مقاطعة كسينجيانغ.

واستنادا الى آخر عدد من صحيفة «العدالة» اليومية في كسينجيانغ التي

«التتمة صفحة ٦»

تقرير لمنظمة

«تتمة المنشور صفحة اولى»

وصلت أمس الى بكين فان «اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والحكومة الصينية أولتا اهتماماً خاصاً للاستقرار الاجتماعي في كسينجيانغ وخصوصا دائرة ييلي واتخذت قراراً مهماً بحشد قوات في مدينة يينينغ».

وأشارت الصحف الى ان ٨٦٦٠ شرطياً نقلوا بصورة دائمة الى مدينة يينينغ التي تضم حوالي ٣٠٠ ألف نسمة نصفهم تقريباً من اليوغور المسلمين.

وكانت المدينة شهدت اعمال عنف اثنية في ٥ و٦ شباط (فبراير) ١٩٩٧ عندما قامت تظاهرات تطالب باقامة دولة إسلامية مستقلة في كسينجيانغ.

وتقول الرواية الرسمية ان عشرة أشخاص قتلوا واصيب ١٣٢ آخرون بجروح خلال «اعتداءات وأعمال سلب ونهب» قام بها ثوار كانوا «يحاولون قلب السلطة». لكن منظمة من اليوغور خارج البلاد أكدت ان عدد القتلى تجاوز المئة.

الرياض ١١١٨٣ في ٥/٢/١٩٩٩

الصين تشجب اتهامات بأنها تضطهد مسلميها

■ بكين - رويترز - اتهمت منظمة العفو الدولية الصين امس الخميس باحتجاز وتعذيب أقلية مسلمة في شمال غربي البلاد على مدى الاشهر القليلة الماضية.

وقالت المنظمة التي تتخذ من لندن مقراً لها في بيان ان بكين زادت في اضطهادها لمسلمي اليوغور في اقليم شينغيانغ بعد اضطرابات عرقية وطائفية وقعت اوائل عام ١٩٩٧.

وسارعت الصين الى شجب الاتهامات وقالت انها غير صحيحة.

وجاء في بيان المنظمة: «احتجز عدد من اليوغور لمجرد انهم اصدقاء او اقارب سجناء سياسيين او فارين مطلوب القاء القبض عليهم او لمجرد انهم من اليوغور...

احتجز عدد كبير منهم طوال اشهر دون توجيه اي اتهام لهم في انتهاك لقانون الصين. ولم تتلق أسرهم اي معلومات عنهم».

ونفت جانغ جيو الناطقة باسم الخارجية الصينية الاتهامات وقالت في تصريحات مقتضبة «الاتهامات لا اساس لها من الصحة وتتسم باللامسؤولية».

ويشهد اقليم شينغيانغ الذي يقطنه يوغور يتحدثون التركية اضطرابات وتفجيرات واغتيالات منذ منتصف التسعينات.

ويطالب متشددون يوغور بإقامة دولة تركستان الشرقية المستقلة في الاقليم الواقع على حدود افغانستان وباكستان وثلاث جمهوريات سوفياتية سابقة في آسيا الوسطى.

دعاة الديموقاطية

على صعيد آخر قالت جماعة لحقوق الانسان مقرها هونغ كونغ امس ان الحزب الديموقراطي الصيني المحظور تحدي السلطات الشيوعية وأنشأ فرعاً جديداً في شمال الصين.

وحظرت السلطات الصينية الحزب الذي حاول مراراً تسجيل نفسه رسمياً لكنه فشل. وحكم على مؤسسي الحزب الثلاثة بالسجن لفترات طويلة أواخر العام الماضي. وقالت الجماعة واسمها «مركز الاعلام لحقوق الانسان والحركة الديموقراطية في الصين» في بيان ان الحزب الديموقراطي الصيني أنشأ فرعاً في هيبي لأنه لا توجد قوانين مكتوبة تمنع تشكيل حزب.

لكن الحزب الشيوعي اوضح انه لن يسمح بوجود اي احزاب تتحدي احتكاره للسلطة وتوعد الرئيس جيانغ زيمين بان «يخمد في المهد» اي نشاطات تخريبية.

وقالت الجماعة ان الحزب المعارض يعتزم عقد مهرجان في آذار (مارس) المقبل في مدينة ووهان. واضافت ان الحزب الديموقراطي الصيني له فروع في ٢٣ اقليماً وان عدد اعضائه يزيد كثيراً عن ألف عضو.

وقال الحزب انه سيعقد ندوة لمناقشة حقوق الانسان في الصين كي تتزامن مع اجتماع للجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان.

العالم الاسلامي ١٥٨٨ ص ١٤١٩/١٠/٢٢=١٩٩٩/٢/٨

منظمة العفو الدولية

الحكم بإعدام مسلمين في كسينجيانج الصينية

بكين - الوكالات

افادت منظمة العفو الدولية انه صدر حكم بالاعدام في حق «اسلاميين» مؤخراً بتهمة صنع متفجرات في منطقة كسينجيانج التي تتمتع بالحكم الذاتي في شمال غربي الصين.

وكان الرجلان ينتميان الى مجموعة تضم «١٢» فرداً من اتنية اويغور التي تشكل الاغلبية في كسينجيانج جرت محاكمتهم في محكمة كورغاس وهي مدينة صغيرة تقع على الحدود مع كازاخستان كما اوضحت منظمة الدفاع عن حقوق الانسان.

ورفض موظف من المحكمة الادلاء باي تعليق على سؤال طرحته وكالة فرانس برس بخصوص حكمي الاعدام مكتفياً بالاشارة الى ان محاكمة علنية كبيرة جرت في ٢٥ من الجاري في كورغاس صدرت خلالها احكام في حق ٣٩ شخصاً.

واكد مسؤول من مكتب الشؤون الخارجية في ولاية ايلي «التي تنتمي اليها كورغاس» ايضاً ان احكاماً صدرت في حق انفصاليين «مؤخراً» دون اضافة اية تفاصيل اخرى.

وترجح منظمة العفو الدولية ان تكون المحكمة قد حكمت في السادس عشر من الجاري على عبدالشكور نور الله بالاعدام وفرحات مولاهم بالاعدام مع وقف التنفيذ مدة سنة اثر محاكمة «غير منصفة وسرية» كما جاء في بيان المنظمة.

واشارت المنظمة الى احتمال ان يكونا قد تعرضا للتعذيب لاجبارهما على الاعتراف وقالت ان الرجلين من المدرسين وتبلغ اعمارهما «٣٣ و٣٥» سنة.

ولم تحدد المنظمة مصير المتهمين العشرة الاخرين ولا تاريخ اعتقالهم.

واكدت منظمة العفو الدولية انه تم محاكمة ٢٩ اسلامياً من دعاة الانفصال في نفس المنطقة في الثامن من الجاري امام محكمة غولجا «ييننغ» بتهمة المشاركة في اعمال شغب مناهضة للصين اسفرت عن مقتل ما بين عشرة ومائة قتيل في هذه المدينة في فبراير ١٩٩٧م.

ومن بين المتهمين في هذه القضية حكم على احدهم بالاعدام مع وقف التنفيذ لمدة سنة وعلى ثان بالسجن مدى الحياة.

وقد تم اعدام ١٢ شخصاً على الاقل في ١٩٩٧م للدور الذي قاموا به خلال اضطرابات ييننغ.

وتشهد منطقة كسينجيانج توترات قوية بين الاغلبية التي تدين بالاسلام وجماعة هانس «وهم من اصل صيني» الذين يمثلون ٣٨٪ من مجموع السكان.

إعدام مسلمي تركستان على أيدي قوات الصين

أعلنت السلطات الصينية حالة الإنذار والتأهب في صفوف قواتها المرابطة في إقليم تركستان الشرقية ذي الحكم الذاتي. وذكرت مصادر صحفية أن السلطات الصينية اتخذت القرار إثر انتشار أنباء وشائعات عن وجود نشاطات سرية تعمل على نيل الاستقلال والتخلص من نير الاستعمار الصيني الجاثم على المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وبالرغم من جميع أساليب القمع الوحشية التي مارستها السلطة الصينية فإن المسلمين الأتراك لم يتخلوا عن العمل على التخلص من الاستعمار الصيني.. ثم ذكرت المصادر إن التطورات تشير إلى اعتزام سلطات بكين القيام بحملة إعدام جديدة ضد مسلمي تركستان.

العالم الإسلامي ١٥٩٠

١٩٩٩/٧/٢٢

الحكم بإعدام مسلمين في كسينجيانج الصينية

بكين/ من الوكالات

افادت منظمة العفو الدولية امس الخميس انه صدر حكم بالاعدام في حق «اسلاميين» مؤخرا بتهمة صنع متفجرات في منطقة كسينجيانغ التي تتمتع بالحكم الذاتي في شمال غربي الصين.

وكان الرجلان ينتميان الى مجموعة تضم 12 فردا من اتنية اويغور التي تشكل الاغلبية في كسينجيانج جرت محاكمتهم في محكمة كورغاس وهي مدينة صغيرة تقع على الحدود مع كازاخستان كما اوضحت منظمة الدفاع عن حقوق الانسان.

ورفض موظف من المحكمة الادلاء بأي تعليق على سؤال طرحته وكالة فرانس برس بخصوص حكمي الاعدام مكتفيا بالاشارة الى ان محاكمة علنية كبيرة جرت في 25 من الجاري في كورغاس صدرت خلالها احكام في حق 39 شخصا.

واكد مسئول من مكتب الشؤون الخارجية في ولاية ايلي «التي تنتمي اليها كورغاس» ايضا ان احكاما صدرت في حق انفصاليين «مؤخرا» دون اضافة اية تفاصيل اخرى.

وترجح منظمة العفو الدولية ان تكون المحكمة قد حكمت في السادس عشر من الجاري على عبدالشكور نور الله بالاعدام وفرحات مولاهم بالاعدام مع وقف التنفيذ مدة سنة اثر محاكمة «غير منصفة وسرية» كما جاء في بيان المنظمة.

واشارت المنظمة الى احتمال ان يكونا قد تعرضا للتعذيب لاجبارهما على الاعتراف وقالت ان الرجلين من المدرسين وتبلغ اعمارهما 33 و35 سنة.

ولم تحدد المنظمة مصير المتهمين العشرة الاخرين ولا تاريخ اعتقالهم.

واكدت منظمة العفو الدولية انه تمت محاكمة 29 اسلاميا من دعاة الانفصال في نفس المنطقة في الثامن من الجاري امام محكمة غولجا «ييننغ» بتهمة المشاركة في اعمال شغب مناهضة للصين اسفرت عن مقتل ما بين عشرة ومائة قتيل في هذه المدينة في فبراير 1997.

ومن بين المتهمين في هذه القضية حكم على احدهم بالاعدام مع وقف التنفيذ لمدة سنة وعلى ثان بالسجن مدى الحياة.

وقد تم اعدام 12 شخصا على الأقل في 1997 للدور الذي قاموا به خلال اضطرابات ييننغ.

وتشهد منطقة كسينجيانغ توترات قوية بين الاغلبية التي تدين بالاسلام وجماعة هانس «وهم من أصل صيني» الذين يمثلون 38٪ من مجموع السكان.

البلاد ١٥٥٤٢ ١٩٩٩/١/٢٩

الرياض ١١١٧ في ١٩٩٧/٨/٢٩

(العفو الدولية): إعدام إسلاميين في كسينغيانغ ..

انفجار قوي يهز وسط الصين موقعاً ٨ قتلى

بكين - رويترز، أ.ف.ب:

■ قالت صحيفة بانجشينيغ ايفنينيغ نيوز ان انفجاراً قوياً وقع في سوق زراعية في مقاطعة هونان بوسط الصين الأسبوع الحالي مما أدى الى مقتل مالا يقل عن ثمانية اشخاص وجرح ٦٥ آخرين.

وذكرت الصحيفة ان الانفجار هز سوقاً زراعية بالقرب من مكتب الحكومة الاقليمية في منطقة يجانغ قبل ظهر يوم الاثنين الماضي.

ولم يعرف سبب الانفجار بعد. وقالت الصحيفة إن الشرطة الصينية تحقق في الحادث.

وشهدت مقاطعة هونان سلسلة من الانفجارات واضطرابات قام بها مزارعون منذ بداية العام الحالي.

على صعيد آخر أفادت منظمة العفو الدولية أمس الخميس انه صدر حكم بالاعدام في حق اسلاميين مؤخرا بتهمة صنع متفجرات في منطقة كسينغيانغ التي تتمتع بالحكم الذاتي في شمال غربي الصين.

وكان الرجلان ينتميان الى مجموعة تضم ١٢ فرداً من اتنية اويغور التي تشكل الأغلبية في كسينغيانغ، جرت محاكمتهم في محكمة كورغاس وهي مدينة صغيرة تقع على الحدود مع كازاخستان كما أوضحت منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان.

ورفض موظف من المحكمة الادلاء بأي تعليق على سؤال طرحته وكالة فرانس برس بخصوص حكمي الاعدام مكتفياً بالاشارة الى ان محاكمة علنية كبيرة جرت في ٢٥ من الجاري في كورغاس صدرت خلالها احكام في حق ٣٩ شخصاً.

وأكد مسؤول من مكتب الشؤون الخارجية في ولاية ايلي (التي تنتمي اليها كورغاس) أيضاً ان احكاماً صدرت في حق اسلاميين مؤخراً دون اضافة أي تفاصيل أخرى.

وترجح منظمة العفو الدولية ان تكون المحكمة قد حكمت في السادس عشر من الجاري على عبدالشكور نورالله بالاعدام وفرحات مولاهم بالاعدام مع وقف التنفيذ مدة سنة اثر محاكمة غير منصفة وسرية كما جاء في بيان المنظمة.

وأشارت المنظمة الى احتمال ان يكونا قد تعرضا للتعذيب لاجبارهما على الاعتراف، وقالت ان الرجلين من المدرسين وتبلغ اعمارهما ٣٣ و٣٥ سنة.ولم تحدد المنظمة مصير المتهمين العشرة الآخرين ولا تاريخ اعتقالهم.

وأكدت منظمة العفو الدولية انه تمت محاكمة ٢٩ إسلامياً في نفس المنطقة في الثامن من الجاري امام محكمة غولجا (ينينغ) بتهمة المشاركة في أعمال شغب مناهضة للصين اسفرت عن مقتل ما بين عشرة ومائة قتيل في هذه المدينة في شباط (فبراير) عام ١٩٩٧م.ومن بين المتهمين في هذه القضية حكم على احدهم بالاعدام مع وقف التنفيذ لمدة سنة وعلى ثان بالسجن مدى الحياة.وقد تم اعدام ١٢ شخصاً على الأقل في عام ١٩٩٧م للدور الذي قاموا به خلال اضطرابات ينينغ.

وتشهد منطقة كسينغيانغ توترات قوية بين الاغلبية التي تدين بالإسلام وجماعة هانس (وهم من اصل صيني) الذين يمثلون ٣٨٪ من مجموع السكان.

نعناع المدينة بالرياض

« حساوي - مغربي - دوش - نما - عطره - ورد »

تجدونه بسوق عتيقة اليوم الجمعة ١٤١٩/١٠/١٢هـ

بجوار المسجد

للإستفسار: جوال / ٠٥٥٢٧٧٦٣٩

الاقتصادية ١٩٦٤ ص ٢٩/١/١٩٩٩

أحكام إعدام ضد إسلاميين في الصين

بكين - الفرنسية: أفادت منظمة العفو الدولية أمس، أنه صدر حكم بالإعدام في حق انفصاليين إسلاميين أخيرا، بتهمة صنع متفجرات في منطقة كسينجيانج التي تتمتع بالحكم الذاتي في شمال غربي الصين.

وكان الرجلان ينتميان إلى مجموعة تضم 12 فردا من اتنية أويجور التي تشكل الأغلبية في كسينجيانج، جرت محاكمتهم في محكمة كورجاس وهي مدينة صغيرة تقع على الحدود مع كازاخستان، كما أوضحت منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان.

ورفض موظف من المحكمة الإدلاء بأي تعليق على سؤال طرحته وكالة «فرانس برس» بخصوص حكمي الإعدام مكتفيا بالإشارة إلى أن محاكمة علنية كبيرة جرت في 25 من هذا الشهر في كورجاس صدرت خلالها أحكام في حق 39 شخصا.

وأكد مسؤول من مكتب الشؤون الخارجية في كورجاس أيضا أن «أحكاما صدرت في حق انفصاليين أخيرا» دون إضافة أي تفاصيل أخرى. وترجح منظمة العفو الدولية أن تكون المحكمة قد حكمت في السادس عشر من هذا على عبد الشكور نور الله بالإعدام وفرحات مولاهم بالإعدام مع وقف التنفيذ مدة سنة، إثر محاكمة «غير منصفة وسرية» كما جاء في بيان المنظمة.

وأشارت المنظمة إلى احتمال أن «يكونا قد تعرضا للتعذيب لإجبارهما على الاعتراف».

تبعا لمنظمة العفو الدولية

الصين تصدر حكما بإعدام وطنيين مسلمين بسنكيانغ

بكين - أ.ف.ب: افادت منظمة العفو الدولية امس انه صدر حكم بالاعدام في حق اثنين من الثوار الاسلاميين في الآونة الأخيرة بتهمة صنع متفجرات في منطقة سنكيانغ، التي يسميها اهلها تركستان الشرقية والتي تتمتع بالحكم الذاتي في شمال غرب الصين.

وكان الرجلان ينتميان الى مجموعة تضم 12 فردا من عرق الاويغور، المسلم الذي يشكل الاغلبية في تركستان الشرقية، تمت محاكمتهم في كورغاس وهي مدينة صغيرة تقع على الحدود مع قزقستان، كما اوضحت منظمة الدفاع عن حقوق الانسان.

ورفض موظف من المحكمة الادلاء باي تعليق على سؤال طرحته وكالة الانباء الفرنسية، بخصوص حكمي الاعدام مكتفيا بالاشارة الى ان محاكمة علنية كبيرة تمت في 25 من الشهر الجاري في كورغاس صدرت خلالها احكام في حق 39 شخصا.

واكد مسؤول من مكتب الشؤون الخارجية في ولاية ايلي (التي تنتمي اليها كورغاس) ايضا ان احكاما «صدرت في حق انفصاليين في الآونة الأخيرة» دون اضافة اي تفاصيل اخرى.

وترجح منظمة العفو الدولية ان تكون المحكمة قد حكمت في 16 من الشهر الجاري على عبد الشكور نور الله بالاعدام وفرحات مولاهم بالاعدام مع وقف التنفيذ مدة عام «اثر محاكمة غير منصفة وسرية» كما جاء في بيان المنظمة.

واشارت المنظمة الى احتمال ان يكون الرجلان قد تعرضا للتعذيب لاجبارهما على الاعتراف. وقالت انهما من المدرسين وتبلغ اعمارهما 23 و35 عاما. ولم تحدد المنظمة مصير المتهمين العشرة الاخرين او تاريخ اعتقالهم.

واكدت منظمة العفو الدولية انه تمت محاكمة 29 إسلاميا من دعاة الاستقلال عن بكين في المنطقة نفسها في الثامن من الشهر الجاري امام محكمة غولجا (ييننغ) بتهمة المشاركة في اعمال شغب مناهضة للصين اسفرت عن مقتل ما بين عشرات القتلى في هذه المدينة في فبراير (شباط) 1997. ومن بين المتهمين في هذه القضية حكم على احدهم بالاعدام مع وقف التنفيذ لمدة عام وعلى ثان بالسجن مدى الحياة. وقد اعدم 12 شخصا على الاقل عام 1997 للدور الذي قاموا به خلال اضطرابات ييننغ.

وتشهد منطقة تركستان الشرقية توترات قوية بين الاغلبية التي تدين بالاسلام وجماعة الهان (وهم من اصل صيني) الذين يمثلون 38 في المائة من مجموع السكان.

الشرق الاوسط ٧٣٦٧ في ١٩٩٩/١/٢٩

بكين وموسكو تتفقان على تنسيق الجهود لمكافحة الارهاب في آسيا الوسطى

بكين ـ أ.ف.ب:

■ أعلن ضابط روسي كبير أمس السبت في بكين ان مسؤولين عسكريين روساً وصينيين اتفقوا على تنسيق جهودهم في مكافحة الحركات الاتنية الانفصالية في آسيا الوسطى.

وصرح الجنرال فيكتور مانيلوف مساعد قائد الاركان العامة الروسية اثر اسبوع من التفاوض مع السلطات العليا في بكين «ان مهمتنا الاكثر اهمية تتمثل بمكافحة الارهاب الدولي عبر تطوير تقنيات الانذار المبكر ووضع استراتيجيات فعالة للقضاء على الارهابيين».

واوضح ان «موقف روسيا وبكين من هذه المسائل متطابق».

وبعد ان رحب بما تقدمه بكين من دعم لموسكو في مكافحة الارهاب، قال الجنرال مانيلوف ان روسيا تساند الصين في مساعيها لاعادة توحيدها مع تايوان.

واضاف بقوله ان «موقفنا واضح وبسيط جدا في ما يخص مسألة تايوان: ليس هناك سوي صين واحدة». وتطرق العسكريون الصينيون والروس ايضا الى مسألة تنسيق الاعمال لقمع الحركات الانفصالية الاتنية في آسيا الوسطى وخصوصا في منطقة كسينيانغ التي تتمتع بالحكم الذاتي وتقع في الطرف الغربي من الصين حيث وقعت مواجهات عنيفة بين السلطات الصينية وعناصر من اقلية «اويغورس».

الملف الصحفي

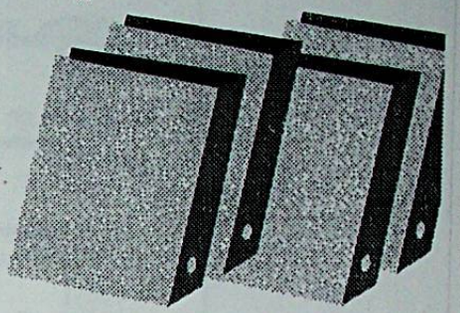

إعداد - عبدالعزيز قاسم

الى أصدقاء الشبكة الاسلامية

نرحب بمساهماتكم.. ونستنير بآرائكم..

للتواصل مع الصفحة:
Azizkasem@yahoo.com

او على الفاكس: ٦٧١٤٩٦٦

هل تقايض تركيا قضية «الأويغور» بالخبرة الصينية؟

كتب خورشيد ديلي الكاتب السوري في صحيفة «البيان» الاماراتية بعددها ٧٢٥٢ تحت هذا العنوان مقالاً تحدث فيه عن تاريخ تركستان الشرقية وتعرض الى الثورات التي قام بها المسلمون هناك بحثاً عن حقهم في الاستقلال وحلل الكاتب مغزى الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني زيانج زيمين مؤخراً الى تركيا وقال:

اثارت الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني زيانج زيمين الى تركيا مؤخراً ومنحه وسام الدولة احتجاجات واسعة من قبل المنظمات والاحزاب التركية القومية والاسلامية حيث نظمت احدى عشرة منظمة فعاليات مختلفة في انقرة، نددت خلالها بالممارسات الصينية ضد الاقلية المسلمة في الصين

الأتراك يتذكرون قول أوزال: حدودنا من بحر الادرياتيكي الى سور الصين

وعدّت منح تركيا وسام الدولة للرئيس زيمين، وتوقيع اتفاقيات في مجال مكافحة الارهاب والتعهد بتعزيز التعاون ضد (اي تحرك ارهابي وانفصالي واصولي) بمثابة تنصل تركي رسمي من قضية الاقلية الاويجورية في تركستان الشرقية وادانة لحركتهم، بخلاف ما اعلنته انقرة في الاعوام السابقة وفي مناسبات عدة تاييدها للاويجوريين الاتراك الذين يتعرضون للتمييز والاضطهاد، والجميع يتذكر العبارة الشهيرة للرئيس التركي الراحل تورجوت اوزال: «حدودنا من بحر الادرياتيكي الى سور الصين» وذلك في اشارة واضحة الى ان الاقلية الاويجورية تمت بصلة القربى الى تركيا.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل هناك سياسة تركية جديدة حيال الاقلية الاويجورية المسلمة في الصين؟ هل المسالة مقايضة للمصالح الثنائية بالحد من التطلعات الثقافية والعرقية للايجوريين؟ ام انها تتجاوز ذلك وتعني في الجوهر التخلي عن النظرية الطورانية لصالح الخيار الاستراتيجي الاوروبي الذي تتحرق تركيا شوقاً اليه؟

في ١٩٩٦/١٢/١٣ اقيمت في استانبول مراسم دينية ووطنية وقومية بمناسبة الذكرى السنوية الاولى لوفاة عيسى يوسف البتكين احد اشهر قادة حركة تحرير تركستان الشرقية، وتحولت المناسبة الى مهرجان للتضامن مع الاويجوريين تعهد خلاله الخطباء والحضور بمواصلة الكفاح حتى تحرير تركستان الشرقية وفي الاساس جرت هذه المناسبة على خلفية احتضان تركيا للمئات من الذين هاجروا او هجروا من تركستان في اعقاب المواجهات العنيفة التي جرت بين السكان والقوات الصينية في مطلع التسعينيات وقد تجددت هذه المواجهات في عام ١٩٩٧م لاسباب تتعلق باضطهاد السلطات الصينية لهؤلاء المسلمين.

في الاساس برز التيار الداعم للإيجوريين في تركيا في عهد الرئيس التركي الراحل تورجوت اوزال الذي اتخذ من البعدين القومي والديني (العثمانية) عنصراً لبناء السياسة الخارجية التركية في اعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، الا انه بوفاة اوزال والتطورات السياسية التي شهدتها تركيا لاحقاً على صعيد السياسة الخارجية وخصوصاً قبول ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الاوروبي لم يعد البعد السابق يشكل عنصراً اساسياً في السياسة الخارجية التركية.

بل تحاول تركيا توظيف هذا العنصر في بناء سياسات اساسها المصالح الاقتصادية والانضمام الى العضوية الاوروبية والدور الاقليمي.

وقد كشفت الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني زيمين الى تركيا اخيراً عن جانب من هذه السياسة فتركيا تريد زيادة التبادل التجاري مع الصين والذي يبلغ نحو ٩٣٠ مليون دولار عام ١٩٩٩ الى ملياري دولار من خلال زيادة الصادرات اضافة الى جلب المزيد من الاستثمارات الصينية في مجال الطاقة والسكك الحديدية حيث اقترح الرئيس سليمان ديميريل على نظيره الصيني احياء طريق الحرير القديم، وقبل هذا وذاك الحصول على الخبرة العسكرية الصينية في مجال التصنيع الحربي لمختلف انواع الاسلحة حيث تطمح تركيا بان تصبح دولة مصدرة للسلاح في القريب العاجل، بقدر طموحها واحتراقها الى نيل العضوية الاوروبية.

المدينة المنورة ١٣٥٢٩
ملحق الرسالة
١٤٢١/٢/٤
٢٠٠٠/٥/٨

من السواحل الذهبية إلى كنوز الأقاليم الغربية

تركستان الشرقية.. الكنز الذي تشهيه الصين

بعد ٢٢ عاماً من الانفتاح الاقتصادي.. تقف الصين اليوم على أبواب مرحلة جديدة ومهمة من مراحل التنمية والتحول الاقتصادي فيها قد تكون ذات نتائج أكبر من التي شهدتها وسمع العالم عنها سابقاً فقد بدأت التوجه اقتصادياً وبمئات المليارات نحو ما أسمته بالواجهة الغربية وذلك انطلاقاً من الأقاليم الغربية في البلاد التي تقطنها أغلبية مسلمة وهي أقاليم لم تلق اهتماماً مثل ما حظيت به الأقاليم الساحلية مع أنها تشكل ٥٦,٨٪ من المساحة الكلية للصين وتحتضن ٢٣٪ من السكان و٦٠٪ من مخزون الغاز لكنها لا تساهم إلا بـ ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويعد إقليم تركستان الشرقية المعروف في الصين باسم سينكيانج من أبرز هذه الأقاليم الغربية.

مخزون تركستان الشرقية من النفط يبلغ أضعاف مخزون أمريكا الشمالية و٢٠٠ بليون م٣ من المياه الجوفية لكن حظيا من الاستثمارات بأقل من ١٠ مليارات دولار من إجمالي ٢٠٠ مليارا

منذ عام ١٩٤٩م حرصت الثورة الشيوعية على «تصيين» تركستان الشرقية حتى أصبح ٨٠٪ من سكان العاصمة أورومجي من الصين

مقولة الرئيس الصيني بضرورة جعل شعب الإيغور المسلم جسراً للصداقة مع العالم لم تتحقق

كوالالمبور: صهيب جاسم

وأبرز دافع لتحويل انتباه أصحاب المشاريع الإنمائية من المدن الساحلية الشرقية إلى المدن الغربية - ومنها ما يعرف هناك بمنطقة حكم الإيغور الذاتي - تلك الثروات الهائلة التي أودعها الله سبحانه وتعالى في سهولها وصحاريها الواسعة فمخزونها من النفط مثلاً يقدر بثلاثة أضعاف حجم مخزون النفط في أمريكا الشمالية، كل هذا وغيره جعل لعاب زعماء وأثرياء بكين يسيل فيعملون على توطين ٣٠٠ ألف صيني كل عام في ذلك الإقليم التركي ثقافة وتاريخاً، والمسلم ديناً.

ومن أجل تشجيع الهجرة إلى هناك قام رئيس مجلس الشعب الوطني الصيني لي تنج بافتتاح سكة حديد جديدة في جنوب الإقليم يبلغ طولها ١٤٤٦ كم لتفتح الطريق إلى مدينة توربان في وسط الصحراء وقد أعلنت الحكومة الصينية اعتبار أورومجي عاصمة الإقليم منطقة «اقتصادية خاصة» وهو ما يعني تحريرها من الضرائب العامة على أمل أن يؤدي ذلك إلى دفع الصينيين من الأقاليم الأخرى إلى السيطرة على الثروات كالنفط والقطن والفحم وتجاراتها التي بدأت تزدهر في الإقليم.ولقد نجحت هذه الإجراءات فعلاً في جعل الصينيين حسب آخر إحصائية يشكلون ٨٠٪ من سكان عاصمة الإقليم ويتوزع الـ٢٠٪ الباقون بين الإيغور من سكان البلاد الأصليين والهوي (المسلمون من أصل صيني) والكازاخ والروس البيض.

بل إن تركستان الشرقية مقبلة على مواجهة تأثيرات خارجية أبعد من بكين فقد ذكر تقرير رسمي نقلته وكالة شينهوا للأنباء أن الاستثمارات الأجنبية في العام الماضي قدرت بـ ١٦٨ مليار دولار منها ١٢٨ ملياراً من القروض الإنمائية الخارجية و٤٠ مليار دولار من الاستثمارات الخارجية المباشرة وهذا يعني ارتفاع حجم الأموال الأجنبية الواردة إلى الإقليم بنسبة ٣٣٪ في عام ١٩٩٩ مقارنة بعام ١٩٩٨.

وكان حجم مجموع صادرات تركستان الشرقية التي تحدها ثماني دول ٦,٢ مليار دولار خلال الأعوام الخمسة الماضية كما زاد حجم استيرادها بنسبة ٩,٦٪ كل عام منذ عام ١٩٩٦ ليصل إلى ٣ مليارات دولار.

الدعم الحكومي

تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن إنتاج سينجيانج من القطن يشكل ربع إنتاج الصين منذ عام ١٩٩٥م كما أثبت وجود ٢,٤ مليار طن من مخزون النفط والغاز في الاكتشافات الأولى.وتدعم الحكومة المركزية في بكين النمو الاقتصادي في الأقاليم الوسطى والغربية في السنوات القليلة الماضية بتوجيه ٦٠٪ من الديون الممنوحة من المؤسسات المالية الأجنبية والدول الأخرى إليها بعد أن كتب العديد من خبراء التنمية الحكوميون دراسات حول إمكانات أسواق هذه الأقاليم المهملة سابقاً والتي أشارت إلى سينجيانج بشكل خاص بأنها أكثر قدرة على جلب الكثير من الثروات من الأقاليم الشرقية الساحلية.

وفي الوقت الذي تشهد الشركات الحكومية حملة إصلاحات فإنها تدخل مرحلة حساسة ومهمة في الوقت الذي تحتاج سينجيانج المزيد من الاستثمارات الأجنبية والتقنيات المتقدمة والخبرات الإدارية لبناء مؤسساتها وتحديث شركاتها، وهذا ما جعل حكومة الإقليم تعجل بإجراءات جذب رؤوس الأموال الأجنبية بتحسين البيئة الاستثمارية فيها بعد أن تدفقت مئات المليارات من الأموال الأجنبية على شرق الصين الذهبي منذ انفتاحها عام ١٩٧٨م بقيادة زعيمها السابق دينج زياو بنج.

النزعة الاستقلالية

في السنوات الخمس الماضية وقعت حكومة سينجيانج ٨١٥ اتفاقية تعاونية مع شركات أجنبية من خلال المعارض التجارية التي نظمت وقدرت المنافع الحقيقية لهذه الاتفاقيات بـ١,١٥ مليار دولار، لكن المسلمين الإيغور الذين يشكلون أغلبية السكان أو على أقل تقدير أكثر من نصفهم يواجهون تنامياً عددياً واقتصادياً من قبل الصينيين المهاجرين إلى إقليمهم ومع أنهم يتحدثون اللغة الصينية كلغة ثانية ورسمية لكنهم مازالوا يحافظون على لسانهم التركي ويبلغون على أقل تقدير إحصائي ١٠ ملايين - علماً بأن هذا الرقم مبالغ في تقليله من قبل معدي الإحصاءات الرسمية - وذلك من مجموع سكان الإقليم البالغ عددهم ١٨ مليون نسمة. وقد بدا تدفق الصينيين إلى الإقليم في وقت مبكر ضمن خطة «التصيين» التي ظهرت بظهور الشيوعية بعد ثورتها عام ١٩٤٩م عندما كان في الإقليم ٢٠٠ ألف صيني فقط.

وتحاول حكومة بكين استحسار المعارضتين الإسلامية والقومية في الإقليم التي تسعى فصائل منها للاستقلال عن الصين، ومن أواخر أحداث القمع الصينية ما قامت به في أكتوبر الماضي عندما احتفلت الصين بالذكرى الخمسين لثورتها الحمراء وحينها أرسلت لسكان الإقليم رسالة شديدة الرقي بأن قتلت شاباً في الـ٢٠ من عمره لاتهامه بتفجير مركز للشرطة عام ١٩٩٨م.

كان أول غزو صيني للأراضي التركستانية في عام ١٧٥٩م، ومنذ ذلك التاريخ دار الصراع حوالي قرن كامل، إلى أن استطاع الشعب التركستاني الظفر باستقلاله في عام ١٨٦٥م، وبعد عشر سنوات، عادت الصين واحتلت تركستان الشرقية، ولكن التركستانيين تمكنوا من طرد القوات الصينية من بلادهم في عام ١٩٣٣م، إلا أن مطامع الجارة الكبيرة روسيا أدت إلى سقوط تركستان تحت الاحتلال الروسي بعد عام واحد من الاستقلال. وأثناء الحرب العالمية الثانية ضعفت روسيا، فانتهزت الصين الفرصة واحتلت تركستان مرة أخرى، وقامت في عام ١٩٤٤م ثورة عارمة انتهت بإعلان الاستقلال، مما دفع إلى تحالف روسيا والصين فأسقطت حكومة الاستقلال، وفي عام ١٩٤٩م اجتاحت القوات الصينية الشيوعية أراضي تركستان الشرقية وبقيت تركستان الغربية تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي حتى سقوطه».

وعندما جاءت الحكومة الصينية بثورتها الشيوعية العارمة ألغت كل دين وأصبح أغلبية الشعب الصيني بلا دين على أساس فكرة الشيوعيين التي تزعم أن الثروة ستملأ الفراغ الروحي وكلا الأمرين لم يحصل، فلا جاءت الثروة ولا امتلأ الفراغ الروحي ثم جاء الانفتاح والتغريب وزادت موجته في العقد الأخير لكن الفراغ الروحي لم يملؤه شيء في الحالتين وبالنسبة للمسلمين فإنهم لم يتركوا دينهم الحنيف وهو ما ظل يشغل عقول الساسة في بكين مهما كان الالتزام ضعيفاً أو محصوراً في بعض الشعائر. وبالنسبة لغير المسلمين نلاحظ محاولة الناس البحث عن المفقود الروحي من حياتهم والتي لم تعمل الحكومة بشكل رسمي أو جاد على ملئه بأديان الصين القديمة من بوذية وطاوية وكونفوشيوسية.

التحركات الصينية تعكس فهم حكومة بكين أن الإيغور مازالوا يرتبطون بالإسلام ديناً وثقافة وبالأتراك والتركمان من إخوانهم في تركمانستان الغربية المستقلة أكثر من ارتباطهم بالمهاجرين من الصينيين الذين يحكمونهم منذ أكثر من خمسين عاماً.

التنمية والبعد الإقليمي

إن تركستان الشرقية هي بوابة شرق آسيا إلى آسيا الوسطى، كما كانت إحدى البوابات التاريخية المهمة للعالم الإسلامي إلى الصين أيام الفتوحات وانتشار الإسلام، فهي تربط الصين بجمهوريات آسيا الوسطى الواعدة ذات الكم الهائل من الثروات والتي يركض وراءها المستثمرون من أرجاء العالم، فتحدها تركمانستان وكازاخستان وقرغيزستان

المشاريع التنموية بدأت تتزايد في الإقليم إلا أن المستفيد الأول منها هم الصينيون من قومية «الهان» على حساب أبناء الإقليم

وأوزبكستان، لكن حكومات هذه الدول وكما أصبح معلوماً تحولت إلى الوكيل المعتمد من الدول الغربية بعد خروج الاتحاد السوفييتي في قمع الصحوة الإسلامية الصاعدة ولذلك تم اجتماع ما يعرف بالدول الخمسة الذي ضم الصين وهذه الدول لمكافحة ما يخشونه من «أصولية إسلامية»، وكان من بين ذلك اتفاق كازاخستان في ٢٤ نوفمبر الماضي مع الصين على المواجهة المشتركة لـ«العنف الديني والانفصال القومي والإرهاب»!

وعندما زار الرئيس الصيني جيانج زيمين تركيا خلال آخر جولاته الخارجية كانت قضية «مكافحة الأصولية والإرهاب» إحدى قضايا أجندة التعاون التركي - الصيني، ولاهتمام الشارع الإسلامي التركي بأتراك الصين تحدث زيمين عن القضية بوجه آخر حينما قال: إنه يجب أن ننظر إلى قضية شعب الإيغور بصورة إيجابية تتمثل في اعتبارهم «جسر صداقة». ويقول محللون إن أطرافاً في الحكومة الصينية تحاول أن تجعل من الإيغور إحدى البوابات الصينية نحو العالم من جهة آسيا الوسطى وقد تكون هذه الرؤية عند القلة من كبار ساسة بكين بداية تغير في معاملة مسلمي تركستان الشرقية من الإيغور الذين بقوا غير معتبرين في موازين الصين الداخلية، كما ظلوا ولايزالون الأقل استفادة من غيرهم من منافع المشاريع التنموية، وكان الرئيس الصيني قد أكد أن الصين لن تجر الإيغور إلى صعاب ومواجهات أخرى وعلل ذلك اقتصادياً بأن الصين قد أنفقت الكثير على المشاريع التنموية في تركستان الشرقية.

وبالطبع فإن إصرار الصين على قمع النزعة الانفصالية نابع أيضاً من المنافع الاقتصادية لهذا الإقليم، ولذلك فالموقف الصيني في هذه الحالة سيركز على الاستفادة من الثروات واستخراجها أكثر من تنمية وتحسين أحوال وقدرات أهل سينجيانج، وهذا ما جعل الحكومة تشجع توقيع ٨١٥ اتفاقية أجنبية بملايين الدولارات في استثمارات ليست حكراً على النفط والغاز فقط.

لقد عملت الحكومة الصينية في مشاريع التنمية في الإقليم بأساليبها الخاصة وكانت دائماً لا تسقط من أولوياتها الضغط على كل صاحب نزعة انفصالية، وهذا ما تحاول تقليده دول آسيا الوسطى التي تفسد آمال النمو وأحلام التحول إلى دول نفطية بالجو السياسي الذي يظهر الخوف من ذلك الإسلام الآخذ بالتيقظ، وبالرغم من أن المشاريع التنموية قد بدأت تتزايد في الإقليم لكن المستفيد الأول هم الصينيون من قومية الهان في العاصمة ومنطقة تيانشان ولم يطبق شعار جعل الإيغور «جسراً للصداقة» حيث لم يعين أي سفير منهم ممثلاً للصين في دول العالم بل بقيت مناطق المسلمين مثل مدينتي كشجر وإيلي أقل تمدناً من غيرها.

نظرة جديدة إلى الإيغور

وقد بدأ في الآونة الأخيرة ظهور فكرة أتت من دول آسيا الوسطى المجاورة لتركستان الشرقية تدعو الصين إلى إعادة التفكير في أسلوب تعاملها مع الإيغور وذلك بجعلهم رأس مال علاقتها الاقتصادية مع آسيا الوسطى والعالم الإسلامي غرباً باعتبار أن ذلك سيساعد في تحويل المنطقة إلى نقطة تجارة ونماء، وإحياء فرص العمل لكثير

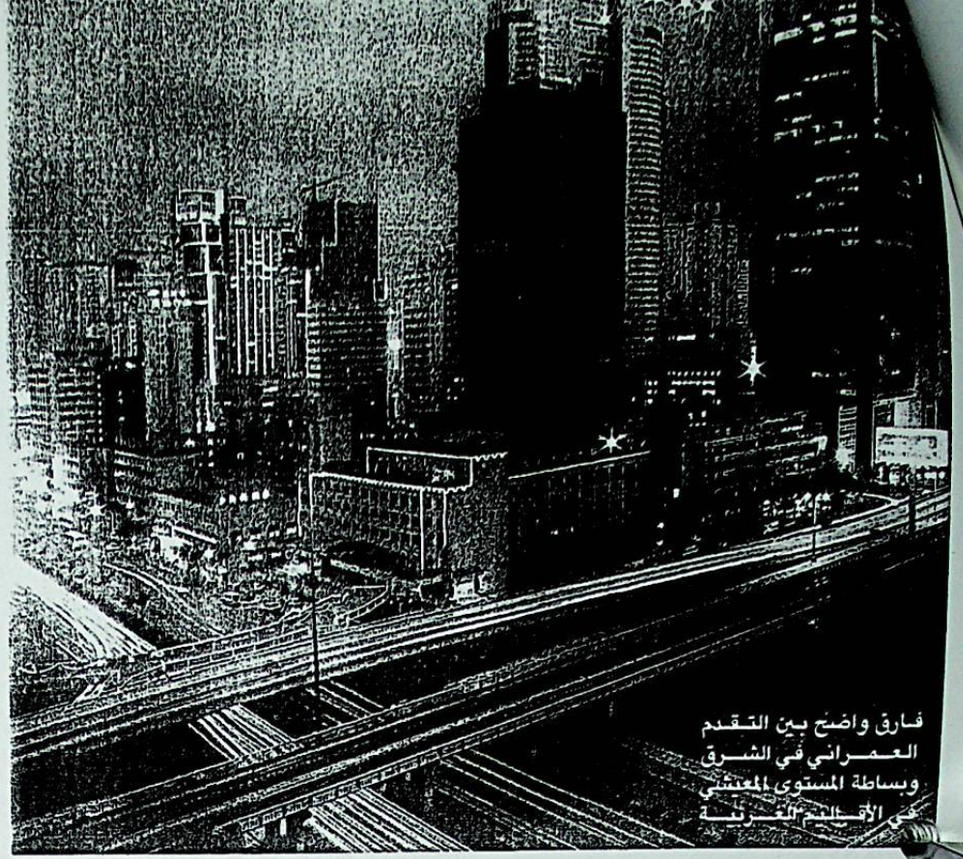

فارق واضح بين التقدم العمراني في الشرق وبساطة المستوى المعيشي في الأقاليم الغربية

الأقاليم الغربية تشكل ٥٦٪ من المساحة.. تحتضن ٢٣٪ من السكان و٧٠٪ من الثروات الطبيعية و٦٠٪ من مخزون الغاز لكنها لا تساهم إلا بـ١٤٪ من الناتج المحلي

من أهلها الفقراء ولإخراج الكثيرين من المشكلات المعيشية التي يحيونها، والشعب الإيغوري بطبيعته قادر على توليد الثروات والتحرك لو غيرت الصين من سياساتها ودعمت إجراءات بناء الثقة من أجل علاقة أفضل بين الصين وتركستان الشرقية التي ظل أهلها يشعرون بالاختلاف عن غيرهم من الصينيين، ولقد استخدم المغول الإيغور في دولتهم وجعلوهم سفراء لهم في القرنين الـ١٣ ـ ١٤ الميلاديين ويمكن للصين أن تجعل منهم السفراء والواجهة التجارية نحو آسيا الوسطى والشعوب المتحدثة باللغة التركية، فهل تغير الصين من نظرة اليأس التي يحملها الكثير من الإيغور في ظل [illegible]هم؟ إنهم لايزالون يعملون على تقوية هويتهم [illegible]جتمعهم بشق الأنفس في مواجهة محاولات الصين مزج المعالم الثقافية لهذه الهوية في جو الثقافة الصينية السائدة.

لكن يبدو أن الحلم الذي يراود البعض من جيران سكان تركستان الشرقية مازال صعب التحقق فمثلاً حكم بالسجن على المليونيرة الإيغورية ربيعة قادر بالسجن لمدة ٨ سنوات بتهمة كشف أسرار الدولة بسبب إرسالها صحفاً محلية بالبريد إلى زوجها المنفي في الولايات المتحدة، وكانت قد مدت يد العون لكثير من نساء وعائلات الإيغور بمشاريعها الخيرية وكان أثرها واضحاً في المجتمع مما جعل الحكومة تترصد لأي علة لتعتقلها، الأمر الذي دفع أخواتها من نساء الإيغور في كازاخستان وقرغيزستان الى التظاهر أمام السفارات الصينية هناك وبهذا التصرف وغيره الذي أدى إلى إيقاف عمل إحدى القيادات المجتمعية تسد الصين الباب أمام جعل الإيغور «جسر الصداقة» بينها وبين المسلمين في الطرف الآخر من حدودها، ومن الطبيعي أن تخشى الصين حدوث تنسيق بين الإيغوريين والتبتيين والتايوانيين لجذب انتباه عالمي أوسع لقضيتهم. ولذلك فهي تلوح للسكان بآمال النمو الوردية وبتحرير التجارة بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية كلما ظهر انتقاد لأحد تصرفاتها من الخارج، لأنها تعرف أن المستثمرين الأجانب يركضون وراء ثروات الأرض ولن يهتموا بقضايا الحريات الدينية وعدالة التوزيع وحقوق الأقليات ولكن هل سيكون انضمامها لمنظمة التجارة فتح باب لنقدها أم إن النقد سيستثني منه الناقد ذكر أحوال المسلمين؟.

نفط وغاز وثروات!!

وليست القضية خالية من بعد اقتصادي أبداً فلو كان الإقليم فقيراً من الثروات لكان التعامل مختلفاً، ومن المفارقات العجيبة أن أغلبية ـ إن لم يكن كل ـ المناطق الداعية للاستقلال في آسيا غنية بالثروات مثل آتشيه في إندونيسيا وجزر مسلمي مورو في الفليبين، ويتكرر المثال في تركستان الشرقية التي تندفع إليها الشركات النفطية الصينية وهي أبرز ثلاثة شركات حكومية نفطية: شركة النفط الساحلي الصينية الوطنية، وشركة البتروكيماويات الصينية، وشركة النفط الصينية التي تمتلك ١٢٪ من قيمة أسهم شركات الدولة، وأغلب الواردات من أرباح الإنتاج النفطي لهذه الشركات مجتمعة في العام الماضي كانت من حقول إقليم تركستان الشرقية.

وبعد رفض المستثمرين أسلوب تدخل الحكومة في حجم الإنتاج النفطي وترويد فإنها تسعى إلى تغيير قوانين الاستثمار النفطي بعد أن أدرجت الشركات الكبيرة الثلاثة في بورصتي هونج كونج والولايات المتحدة، وحتى قبل أن تتزايد سخونة الاستثمارات الأجنبية في تركستان الشرقية كانت الحقول النفطية والغازية فيها معدة للإنتاج بكميات كبيرة، فحقل تادي مثلاً في تيرمين في الإقليم نفسه بدأ إنتاج مليوني طن منه مؤخراً. وتقول إحدى وكالات الأنباء الصينية إن ٦٠ بئراً نفطياً في تيرمين تستعد لضخ ٤٠٠٠ طن يومياً ليكون مجموع إنتاج تيرمين النفطي السنوي ما يزيد على سبعة ملايين طن، وتحاول شركة النفط الصينية سحب ١٠٠ ألف طن متري من حقول أخرى لكن ضعف خبرتها يؤخرها حالياً عن ذلك.

ومنذ بداية التسعينيات والإنتاج النفطي لتركستان الشرقية ينمو بنسبة ١٣٪ أو ما يساوي ١,٢ مليون طن، وقد أنقذ هذا النمو السريع الشركات النفطية الصينية والسوق المحلية من ترد في حجم الإنتاج النفطي، فأقاليم الغرب التي ظلت بعيدة لحد كبير عن المستثمرين والاستغلال التنموي في السنوات الأولى للانفتاح أصبحت اليوم تغذي سوق الصين الهائلة بـ٨٠٪ من مجموع إنتاج الصين للنفط سنوياً والبالغ ١٤٠ مليون طن، ومن هذه الكمية يتوقع أن تنتج تركستان الشرقية منها ٢٣ مليون طن سنوياً في السنوات المقبلة أو ما يساوي ٢٠٪ من الإنتاج الكلي للنفط، وتقول أبحاث الجيولوجيا أن تركستان الشرقية تحتضن في بواطنها ٣٠ مليار طن من النفط والغاز حتى الآن.وقد أنفق إلى الآن ٥٠ مليار يوان (٦,٣ مليار دولار) في البحث عن هذه الثروات في ثلاثة أحواض وهي: تريم، وجنغار، وتوربان ـ هامي، وقد اكتشف نتيجة لذلك ١٥ حقلاً في حوض تريم الذي تقدر مساحته بمساحة فرنسا وتأكد أن فيه احتياطي قدره ٦٠٠ مليون طن.

ومن الرياح ثروة!

إحدى الشركات الأمريكية المتخصصة في استكشافات النفط والغاز والطاقة تحاول الآن إدخال تقنياتها وخبراتها إلى أقاليم الصين الغربية في مجال آخر للاستفادة من ثروة طبيعية أخرى تتميز بها تركستان الشرقية عن غيرها من الأقاليم بسبب طبيعتها السهلية وهي: الرياح، وأعلنت مجوعة شركات تانج لمصادر الطاقة مؤخراً أنها بصدد استثمار ٤٠ مليون دولار لبناء محطتي توليد الطاقة الهوائية وتحويلها إلى طاقة كهربائية من صحراء الصّين الشمالية الغربية بالتعاون مع شركة طاقة هوائية محلية، وحسب الاتفاقية الموقعة بين الشركتين ستنتج كل محطة ٢٠ ألف كيلو واط يومياً على الأقل من ٩ مناطق رياح بدأت الشركة المحلية التوليد منها بالفعل على امتداد مساحة سهلية قدرها ٩٠ ألف ميل مربع، ومن المتوقع أن يكون حجم إنتاج المشروع ٨٠٠ مليار ساعة/كيلو واط من الكهرباء سنوياً. ويقول رئيس شركة تانج

من تكساس في الولايات المتحدة إن هناك إمكانات كبيرة للاستفادة من قوة الرياح في المنطقة خاصة مع اهتمام الحكومة بتنويع مصادر الطاقة الكهربائية التي يتزايد الطلب عليها في الصين مع توسع المدن وبناء مدن جديدة، ويؤكد باتريك جنيفر أن شركته تأمل في بناء محطات توليد طاقة هوائية أخرى وعدم الاكتفاء بمحطتين فقط وكذلك التعاون مع حكومة الإقليم في بناء محطات أخرى في الأقاليم الغربية المجاورة لتركستان الشرقية، حيث إن «شركة سينكيانج لطاقة الرياح» قد بدأت بدراسة هذا المجال غير المستغل بشكل كامل وتعاقدت الشركة المحلية مع شركة جاكوبز الألمانية في مجال نقل التقنيات وقطع غيار المحولات الكهربائية في المحطات الهوائية في الإقليم.

الزراعة والقطن أيضا!

وخلافاً لحال النفط والغاز المخفيين تحت الأرض فإن القطن ملك زراعي يرى زائر الإقليم روعة انتشار زراعته هناك فمسؤول صيني كبير أعلن في الربيع الماضي في المؤتمر التاسع للكونجرس الوطني أن القطن أحد قطاعين زراعيين تأثرا بالأزمة الآسيوية المالية لكن الحكومة ظلت واثقة من أهميته وإمكانات نموه من جديد، وفي آخر احصائية متوافرة ذكر أن إنتاج سينجيانج من القطن هو الأكثر من بين أقاليم الصين في عام ١٩٩٨م ولا يقل عن غيره من ناحية اهتمام الحكومة بتحسين نوعيته ووزيادة حجم إنتاجه، وقد انتج المزارعون ٣,١ مليون طن من القطن في ذلك العام وهو ثلث مجموع حجم إنتاج الصين من القطن.

وقد ظلت تركستان الشرقية أحد الأقاليم التي حافظت على نمو مستقر بسبب توجيه الحكومة لكثير من الأموال الأجنبية إليها خلال ١٦ عاماً مضت وفي العام الماضي وجهت الحكومة ٤٩ مليون دولار للتنمية الزراعية في الإقليم منحت كقروض للمزارعين و٨ ملايين أخرى من المنح الأجنبية، وقد بدأت حكومة الإقليم الاستفادة من الأموال الواردة إليها من بكين منذ عام ١٩٩٨م بشكل خاص، وفي عام ١٩٩٦م دعم البنك الدولي بناء ستة مراكز بحوث وتقنيات زراعية في المرحلة الأولى ودعم مشروع الأسمدة في أراضي حوض تريم، وخلال المرحلة الثانية التي كلفت ١٦٠ مليون دولار ومازالت لم تنته يتم بناء أجهزة للتحكم بالمياه الزراعية ومشاريع بيئية أخرى تبنى في ٢٢ كانتون ومدينة في جنوب تركستان الشرقية.

وخبر آخر عن الإقليم المتعطش للمياه حيث اكتشف الجيولوجيون كميات كبيرة من مخزون المياه الجوفية على طول ضفة نهر ويجان وقدرت بـ٢٠٠ مليون متر مكعب ضمن مساحة تزيد على ٢٠ كم مربع تحت الأرض وهو ما يعد الإقليم بسد حاجته الاستهلاكية غير الزراعية من المياه لمدة عامين، كما أن المياه الجوفية في مناطق أخرى تكفي لري ٢٠ الف هكتار من الأراضي الزراعية وتسد حاجة العاصمة الإقليمية أورومجي للمياه ذات ١,٥ مليون نسمة من السكان.

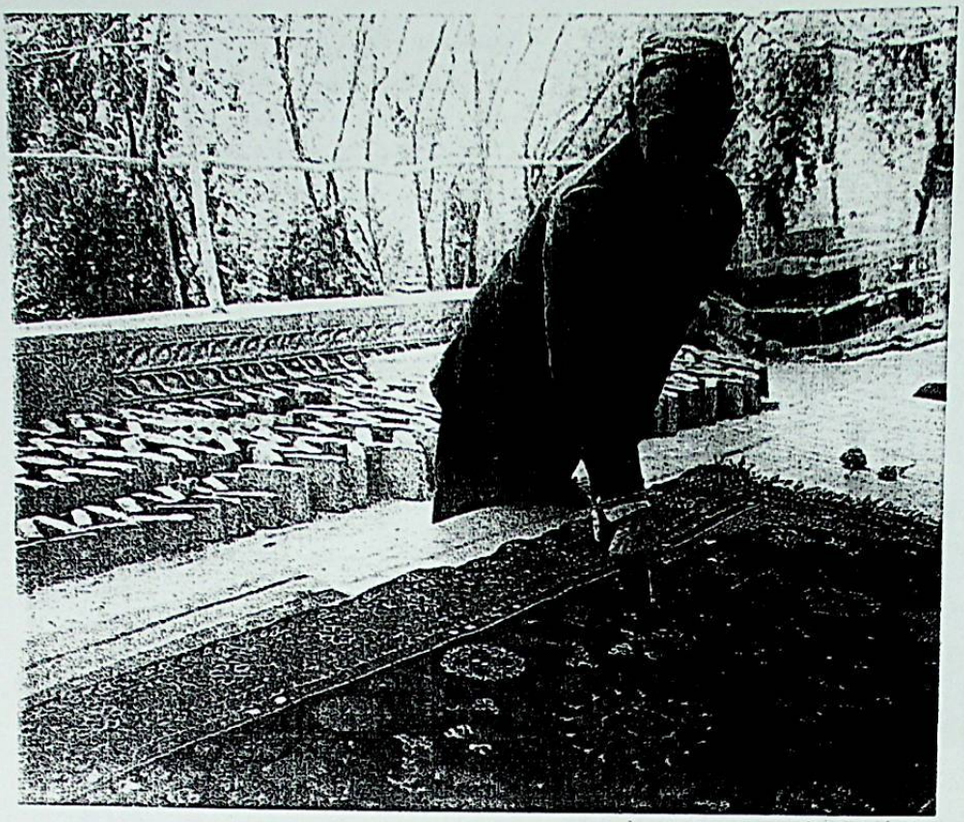

٣٠٠ مليون فقير بين الواجهة الشرقية والواجهة الغربية: ولفهم ما يدور من تغيرات في السياسات التنموية في سينجيانج والأقاليم الأخرى ذات الأقليات المسلمة والأقليات الأخرى، فإن من الضروري أن نتعرف الخريطة التنموية للصين التي لا يتحدث عنها من ينقل لنا صور الإعجاب التعميمي بالتنين الصيني، فمن الحقائق الغائبة أن ما نسمعه من تنام اقتصادي مقصور إلى حد كبير على سكان «سواحل الصين الذهبية» دون غيرهم، فالصين أعلنت الشهر الماضي سياسة «النهوض بالغرب» بإشراف رئيسها جيانج زيمين ورئيس الوزراء زوه رونغجي، وتدفع بالمستثمرين إلى التوجه إلى مناطقه كإحدى السياسات الساعية لتقليل درجة الفارق في الدخل ومستوى المعيشة بين الأقاليم الشرقية والأقاليم الغربية وذلك بنقلة في نوعية وحجم الاستثمارات لخلق فرص عمل جديدة وتقليل الاعتماد التقليدي في معيشة هذه الأقاليم على الزراعة والتعدين وبعض الصناعات الثقيلة المتعلقة بها.

المستثمرون من جانبهم لن يهمهم الأبعاد الداخلية الاجتماعية والثقافية والدينية لحملة الانفتاح الاقتصادي في الغرب الصيني وكيف يمكن أن تؤدي إلى تغريب ما لم يتم تغريبه من سكان الصين، فما يهم المستثمرون هو السياسات الاستثمارية التي تعرضها الصين عليهم بعد ٣ سنوات من الإنفاق الحكومي للوقاية من الأزمة الآسيوية، فالذي يخشاه حاملو الأموال والمشاريع هو البنية التحتية الفقيرة والبيروقراطية والفساد الإداري وعدد الفقراء الكبير وكل هذه معوقة لأعمالهم وخاصة أن الحكومة في الـ٢٠ عاماً الماضية لم تقدم محفزات استثمارية وتجارية في الغرب كما هو الحال في عواصم أقاليم الشرق. ولم يجرب الكثير من المستثمرين أقاليم الغرب، ففيما عدا القروض والمنح الأجنبية التي توجه إلى هناك من قبل الحكومة وكذا الاستثمارات التي ذكرناها في سينجيانج كان حظ هذه الأقاليم ٩,٩ مليار دولار من مجموع ٣٠٠ مليار من أموال الاستثمارات المباشرة في الصين العام الماضي.

ففي العقدين الماضيين تركزت الاستثمارات في المدن الساحلية، والزائر لشانجهاي وبكين يشعر وكأنه في طوكيو أو هونغ كونغ ولكن ذلك لا يمثل أسلوب حياة مئات الملايين الآخرين من سكان الصين في وسط البلاد أو غربها الذين كانوا منسيين في موجة الإثراء بعد الانفتاح، فـ٧٠٪ من الثروات الطبيعية الصينية تتركز في الأقاليم الغربية التي تتميز بكبر المساحة، لكن أقل من ٣٠٪ من سكانها من الفلاحين والعمال وجدوا اعمالاً نتيجة لهذا الانفتاح مقارنة بسكان الغرب وأكثر سكانه الباقون مازالوا يبحثون بالسبل التقليدية للعيش من الفلاحة والتعدين وبيع خشب الأشجار، وحتى لو أكمل أحدهم الدراسة الجامعية فإنه غالباً سيترك منطقته الفقيرة باحثاً عن عمل في المدن الشرقية الكبيرة مما يعمق الفارق بين الشرق والغرب.

ولذلك تحاول الحكومة تغيير هذا الواقع بثلاثة أساليب رئيسة:

١ - زيادة حجم الإنفاق الحكومي في الغرب والذي سيصل إلى عشرات المليارات مثل تخصيص جزء من واردات خزينة الضرائب في الأقاليم الشرقية الغنية لمشاريع البنية التحتية في الغرب الذي يعد سوء مستوى الخدمات الأساسية فيها